

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



E/CN.4/1994/55

7 February 1994

ARABIC

Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء
من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حالة حقوق الإنسان في هايتي

تقرير مقدم من السيد ماركو توليو برونو سيللي،

المقرر الخاص، عملاً بقرار اللجنة ٦٨/١٩٩٣

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٢٣ - ١	مقدمة
٩	٢١ - ٢٤	أولاً- الحالة الاقتصادية والاجتماعية

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>		<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
ثانيا-	حالة حقوق الإنسان في هايتي	٢٢ - ١١٠	١١
ألف-	مقدمة	٢٢ - ٢٤	١١
باء-	انتهاك الحق في حياة الفرد وفي حريته وأمنه	٢٥ - ٦٦	١٢
جيم-	انتهاك الحق في الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين	٦٧ - ٧٩	١٩
دال-	انتهاك الحق في الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٨٠ - ٩٢	٢٣
هـاء-	انتهاك الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات	٩٣ - ١٠١	٢٦
واو-	انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير	١٠٢ - ١١٠	٢٨
رابعاً-	العناصر الرئيسية في العملية السياسية في هايتي	١١١ - ١٦١	٣١
ألف-	العناصر الداخلية الرئيسية	١١٤ - ١٣٦	٣١
باء-	الجهات الأجنبية المشاركة	١٣٧ - ١٦١	٣٩
خامساً-	عملية المفاوضات الصعبة	١٦٢ - ٢١٥	٤٦
ألف-	المحاولات السابقة	١٦٢ - ١٦٣	٤٦
باء-	البعثة المدنية الدولية	١٦٤ - ١٧٦	٤٦
جيم-	ولاية المبعوث الخاص وأنشطته	١٧٧ - ١٨٤	٤٩
دال-	اتفاق جزيرة غفرنرز	١٨٥ - ١٨٨	٥١
هـاء-	تنفيذ الاتفاق	١٨٩ - ٢١٨	٥٢
سادساً-	الاستنتاجات	٢١٩ - ٢٢٦	٦٠
سابعاً -	التوصيات	٢٢٧ - ٢٢٨	٦٢

مقدمة

ولاية المقرر الخاص

١- درست لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين تقرير المقرر الخاص (E/CN.4/1993/47) واعتمدت، دون تصويت، في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ القرار ٦٨/١٩٩٣ المعنون "حالة حقوق الإنسان في هايتي"، الذي قررت فيه أن تمدد لعام آخر ولاية المقرر الخاص، الذي طلبت منه تقديم تقرير مرحلي إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وتقرير نهائي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين. وقررت اللجنة أن تتابع النظر في حالة حقوق الإنسان في هايتي في إطار بند "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة".

٢- وقد استخدمت التوصيات والتدابير التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٨٦٨/١٩٩٣ بمثابة توجيه للمقرر الخاص فيما يجريه من تحقيقات وفي إعداد التقرير المرحلي المقدم إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وإعداد هذا التقرير النهائي عن حالة حقوق الإنسان في هايتي.

الأعمال السابقة التي اضطلع بها الخبراء المستقلون والمقرر الخاص

٣- ورد وصف وبحث حالة حقوق الإنسان في هايتي في السنوات الأخيرة، في التقارير التي قدمها الخبراء المستقلون والمقرر الخاص الذين عينتهم اللجنة. وقد أشارت هذه التقارير، إلى جانب عرض معلومات عن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، أيضا إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على المجتمع الهايتي والتي أعاققت بصورة خاصة تطور العملية الديمقراطية ومؤسساتها الديمقراطية الأساسية، وبالتالي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٤- ويرد في التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والأربعين لعام ١٩٨٧ (E/CN.4/1987/61) ملخص للتقارير التي تلقتها ودرستها لجنة حقوق الإنسان أثناء الفترة ١٩٨٦-١٩٨١. وبالإضافة إلى أن هذا التقرير يقدم توليفا للتقارير السابقة، فهو يستعرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، ولحالة حقوق الإنسان بصورة عامة، وأيضا تحليلا للجوانب المؤسسية ذات الصلة مثل النظام الدستوري، والتشريعات، ونظام السجون، وإقامة العدل.

٥- وقد تناولت التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩١، الحالة العامة في هايتي، لا سيما عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب إنهاء نظام حكم دوفالييه في عام ١٩٨٦، والمصاعب التي تكتنف إنشاء مؤسسات ديمقراطية وأدائها لوظائفها والمناخ الاجتماعي-السياسي الذي يخيم على الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان والتي سادت منذ ذلك الحين. وقد أدين في هذه التقارير قمع وتعليق الحقوق المدنية الأساسية، بصورة تعسفية، وبصورة خاصة حريات التعبير والرأي والصحافة والاجتماع والحريات والضمانات النقابية. وتناولت تلك التقارير بالمثل حالات الاعتقال المتكررة دون توجيه تهم رسمية وبدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وتم أيضا تحليل العنف الريفي والحضري؛ والأوضاع المؤسفة في السجون، والتعذيب المنتظم، وإساءة المعاملة؛ والحرمان من الحقوق السياسية؛ وبصورة عامة، استمرار انتهاك الحقوق المكرسة في دستور هايتي وفي الإعلانات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون هايتي دولة طرف فيها.

٦- وفي التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والأربعين بوصفه خبيراً مستقلاً حينذاك (E/CN.4/1993/50 و Add.1)، قدم سرد مفصل لتاريخ البلد، وتحليل لخصائصه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودرست فيه الحالة العامة في هايتي طوال عام ١٩٩١، بما في ذلك الانتقادات بشأن الحالة في ظل حكومة الرئيس أريستيد اعتباراً من شباط/فبراير وكذلك بشأن الحالة التي استمرت بعد وقوع انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد خصص فصل لدراسة الخلفية القانونية والجوانب المؤسسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم التركيز بصورة خاصة على التعاون الخارجي والجهود التي شرع المجتمع الدولي في اتخاذها لاستعادة الديمقراطية.

٧- وفي التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين (E/CN.4/1993/47)، قدم سرداً للانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان في هايتي خلال عام ١٩٩٢، مع التركيز بصورة خاصة على: ممارسات القمع والعنف، وانتهاك الحق في الحياة، وحرية الشخص وأمنه؛ وانتهاك حق الحماية من الاعتقال التعسفي أو السجن التعسفي، وفي الحماية من التعذيب وغيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وانتهاك حق حرية الرأي والتعبير والحق في حرية الاجتماع والانضمام إلى جمعيات. وكرس فصل خاص لحالة حقوق "لاجئي البحر"، وفصل آخر للعقوبات المؤسسية التي تعترض سبيل حماية واحترام حقوق الإنسان وعرضت وحلت بالتفصيل المناوضات والتي بدأت في هايتي بصورة عامة نتيجة ممارسة المجتمع الدولي وبعض البلدان المنفردة الضغط، بهدف استعادة الديمقراطية وعودة أريستيد كي يمارس مهام منصبه كرئيس للجمهورية.

تعيين البروفسور ماركو توليو بروني سيللي مقررًا خاصًا

٨- وقامت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها التاسعة والأربعين، بتمديد ولاية البروفسور ماركو توليو بروني سيللي بوصفه مقررًا خاصًا لمدة عام آخر. وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا التمديد بموجب مقرره ٢٧٦/١٩٩٣ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد قبل البروفسور بروني سيللي بسرور هذا التعيين وواعد بأداء المهمة التي أوكلت إليه.

الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص إعمالاً لولايته

٩- من أجل وفاء المقرر الخاص بولايته، حظي بتعاون مفيد من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحصل المقرر أيضا على مساعدة قيمة من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ولا سيما من جانب أمينتها التنفيذية السفيرة إديث ماركيز رودريغيز، والسيدة برتا سانتوسكوي نورو، الإخصائية الرئيسية المكلفة بشؤون هايتي، ومن السيدة مريدith كابلان، وهي محامية تابعة للجنة.

١٠- ومن بين الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص: إجراء محادثات مع مدراء وموظفي مركز حقوق الإنسان أثناء شهر تموز/يوليه ١٩٩٣، وقد بدأ هناك في إعداد هذا التقرير.

١١- وارتأى المقرر الخاص القيام بزيارة لواشنطن ونيويورك وهايتي من أجل إجراء محادثات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية المكلفين بمعالجة أزمة هايتي، ومع العناصر المعنية فيها مباشرة، وذلك من أجل الاطلاع على تفاصيل المفاوضات السياسية الرامية إلى حل الأزمة ومن أجل التعرف، على الطبيعة، على حالة حقوق الإنسان في هايتي. وقد نصح المكتب التنفيذي للأمين العام المقرر الخاص بإرجاء زيارته إلى هايتي إلى بعد أن تبدأ الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء المعين، السيد روبرت مالفال، ممارسة مهامها. وقد قبل المقرر هذا الاقتراح، على الرغم من أنه كان من المقرر أن يسافر على أي حال إلى هايتي خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ بوصفه عضواً في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي كانت قد أعدت بالفعل برنامج تلك الزيارة. وأعد مركز حقوق الإنسان البرنامج واتخذ الترتيبات السوقية اللازمة لزيارة واشنطن ونيويورك، في حين اتخذت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من جانبها هذه الإجراءات فيما يتعلق بزيارة هايتي.

١٢- وقد توجه المقرر الخاص إلى واشنطن في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، وقد اجتمع والأمينة التنفيذية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وموظفين تابعين لها، وتلقى منهم معلومات ووثائق كثيرة بشأن الحالة في هايتي. واجتمع يومي ١٦ و١٧ آب/أغسطس على حدة مع السفراء غيدو غروسكورز، سفير فنزويلا؛ وجان-بول أيبير، سفير كندا؛ وجان كاسمير، سفير هايتي؛ وأنطوان بلانكا، سفير فرنسا؛ وهاريت بابيت، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، وهم الممثلون الدائمون لبلدانهم لدى منظمة الدول الأمريكية. واجتمع كذلك مع السيد جون شاتوك، وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية

في الولايات المتحدة؛ والسفير لورانس بيزولو، المستشار الخاص لحكومة الولايات المتحدة لشؤون هايتي؛ والسيد ريتشارد ميلر، مدير مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان في قسم المنظمات الدولية بوزارة الخارجية. وقد ناقش معهم جميعهم المفاوضات الجارية، والاتفاقات التي تم التوصل إليها، وإمكانات ومصاعب تنفيذها، والبرامج التي يتعين تطويرها في هايتي من أجل ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها.

١٣- وأثناء زيارة المقرر الخاص لواشنطن، أتيحت له في ١٦ آب/أغسطس مقابلة الرئيس جان برتراند أريستيد، وحصل منه على تقييمه الخاص للحالة في هايتي وآرائه ووجهات نظره بشأن سير المفاوضات. وبشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتنفيذها واحتمالاتها، وعلى الأخص تفسير أبرز جوانب برنامجه لإعادة التعمير والوحدة الوطنية.

١٤- وللأسف، لم يتسن للمقرر الخاص مقابلة السفير جواو كليمنت بايينا سواريز، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، حيث لم يكن متواجدا في واشنطن أثناء فترة الزيارة.

١٥- وفي نيويورك أجرى المقرر الخاص محادثات مع كبار موظفي الأمم المتحدة وممثلي منظمات غير حكومية. وفي ١٨ آب/أغسطس، اجتمع على حدة والمبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتى كابوتو، والمستشار الأقدم للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، وفي اليوم نفسه، اجتمع أيضا والسيد روبرت أو. واينر، منسق برامج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان والسيدة كاندي ويتام موظفة اتصال تلك المنظمة مع الأمم المتحدة. والتقى أيضا مع السيدة ماري جين كامبخو من منظمة مراقبة الأمريكتين. وفي ١٩ آب/أغسطس أجرى لقاء مع السيدة جوسلين ماكيا، مديرة مكتب نيويورك للائتلاف الوطني للاجئين الهايتيين.

١٦- واستطاع المقرر أن يجمع، أثناء زيارته لنيويورك، ما يكفي من الوثائق بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي قدمها له مكتب اتصال مركز حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية مختلفة.

١٧- وقد سافر المقرر إلى هايتي يوم ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢. وق قام بهذه الزيارة، كما حدث من قبل، بوصفه عضوا في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد اجتمع هناك وأعضاء البعثة المدنية الدولية. والتقى أيضا والاب أنطوان أدريان والسيد جان-بابتست شافان، عضوي لجنة رئاسة الجمهورية للتفاوض، التي سماها الرئيس أريستيد.

١٨- وعقد المقرر الخاص والأعضاء الآخرون في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اجتماعاً بروتوكولياً في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ مع وزير العلاقات الخارجية في حكومة الأمر الواقع، السيد فرانسوا بنوا.

١٩- وأجرى المقرر الخاص أيضاً في بورت-أو-برنس، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢، محادثات مع ممثلي أهم المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في هايتي: السيد نيك ديسابل والسيد بول ديغان والسيد جان-كلود جان من المنصة؛ والسيدة غلادس جوزيف من سانت كارل ليفيك (مركز كارل ليفيك)، والسيدة جورجيت سناتوس من لجنة المحامين الهايتيين؛ والسيد جان-كلود باجو والسيد جان روبير فافال والسيد جان روبير بنوا من المركز المسكوني لحقوق الإنسان؛ والسيدة آن فولر والسيد بيير اسبرانس من الائتلاف الوطني للاجئين الهايتيين؛ ومع المستشار القانوني السيد جان جوزيف اكزوميه؛ والسيد بوليكارب جوزيف، والسيدة مارسيل هيلير والأب إيفو تريستي من لجنة العدالة والسلام والسيدة جيسي إيوالد بنوا من وكالة التنمية الاقتصادية المتكاملة ولجنة حقوق الإنسان. وقد استعرض معهم جميعهم حالة حقوق الإنسان في هايتي، ولا سيما المعلومات التي تدعم حالات فعلية من الانتهاكات التي وقعت في بورت-أو-برنس وفي مدن مختلفة في البلد وفي المناطق الريفية.

٢٠- وفي ٢٤ آب/أغسطس، عقد المقرر الخاص مقابلة مع اللواء راؤول سدراس، القائد الأعلى للقوات المسلحة لهايتي، الذي كان يرافقه العقلاء الثمانية الذين يشكلون القيادة العليا وناقش معهم الأزمة السياسية، ولا سيما حالة حقوق الإنسان في البلد ودور القطاع العسكري. وأجرى مناقشات أيضاً مع السيد جان-لوي فرمان، رئيس مجلس الشيوخ، وعضوي مجلس الشيوخ تورنيب دلبيه وروني موندستان. وبعد ظهر اليوم نفسه، اجتمع وممثلي وسائل الإعلام السيدة يوليت منغوال والسيد إيفارستي ب. ميشيل من راديو "أرك أون سيبل"؛ وجان جيرمان اليكسندر وباتريك موسونيك من راديو الكاريبي؛ وإيفن دبواه من صحيفة "لو نوفالست"؛ وجان ماري دور سنفل، من إذاعة الشمس. واجتمع أيضاً وأنطوان ازميري والأب إينون ماساك، ممثلي لجنة التحرير؛ ثم وممثلي نقابات هايتي؛ والسيد جان كلود لوبران والسيد مارك أنطوان ديستريه، وممثلي اتحاد عمال هايتي؛ والسيد جيسنر جان فيليب، من المنظمة العامة المستقلة لعمال وعاملات هايتي؛ والسيد غابرييل ميراكل والسيد ريمون فيو والسيد جيسنر ميلسان، من المنظمة المركزية المستقلة ذاتياً لعمال هايتي؛ والسيد جوزيف لوفيس والسيد ديسوس لويسيسوس، من اتحاد الشغيلة النقابيين.

٢١- وفي ٢٥ آب/أغسطس، سافر إلى سان مارك وغوناييف. وفي سان مارك، زار أحد مكاتب البعثة المدنية الدولية واجتمع وعضوين فيها هما السيد اليخاندرو كارنيرو والسيد غوستافو كورتيز؛ وزار أيضاً سجن سان مارك وعقد مقابلة مع قائد الشكنات العسكرية. وفي جوناييف أجرى مقابلة مع الأسقف جيرار دورميريل من مؤسسة كاريتاس (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية) وأجرى

مناقشات مع ضحايا تعرضوا مؤخراً لانتهاكات حقوق الإنسان. وحصل منهم على إفادات مباشرة عن القمع العسكري القاسي والمستمر في المنطقة.

٢٢- وفي ٢٦ آب/أغسطس، عقد المقرر الخاص لقاء مع الوزير الأول روبير مالفال في مقر سكنه. كما اجتمع في اليوم نفسه والسيدة هاديلستون، القائمة بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي ومع الأنسة إيلين كوسنريف، وهي موظفة في الخدمة الدبلوماسية للولايات المتحدة في بورت أو برنس. واجتمع أيضاً وممثلي بعض الأحزاب السياسية الرئيسية: مع السيد فيكتور بنواه والسيد إيفانس بول والسيد تورينيب ديلبي من الجبهة الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية؛ والسيد جورج بيبير-شارل من حركة لافالاس؛ والسيد رينيه تيودو، من حركة التعمير الوطني؛ والسيد رينول جورج، من الائتلاف من أجل تحرير وتقدم هايتي؛ والسيد ليزلي مانيفات، الرئيس السابق للجمهورية والأمين العام للتجمع الديمقراطي الوطني التقدمي.

٢٣- وعملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٩٢، جرى تقديم التقرير المرحلي عن حالة حقوق الإنسان في هايتي إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وما يقدم الآن هو التقرير النهائي المنقح حتى تاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

أولا- الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٢٤- هايتي هي أفقر بلدان نصف الكرة الغربي وأكثفها سكانا، وأحد أفقر بلدان العالم. ويعيش ثلثا سكانها تحت خط الفقر وتحتل المرتبة ١٢٤ في قائمة أقل البلدان نموا إلى ١٦٠. وفي عام ١٩٩١، كان الناتج المحلي الإجمالي الفردي ٢٦٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، ومتوسط العمر المتوقع ٥٥ عاما؛ ومعدل البطالة أكثر من ٥٠ في المائة ومعدل النمو السكاني السنوي ٢,١ في المائة، بالرغم من معدل عال جدا لوفيات الأطفال^(١).

٢٥- وكان لغتر هايتي الحاد أثر كبير على تمتع سكان هايتي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ... "فقد اجتمعت البطالة، والإسكان العشوائي وغير الصحي، والامية، وانتشار الأمراض والوفيات لخلق ظروف معيشية دون الإنسانية من الناحية الفعلية"^(١).

٢٦- وأفيد أنه حتى عام ١٩٩١، لم يكن يصل إلى خدمات الرعاية الصحية سوى نسبة ٦٠ في المائة من سكان هايتي. وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، هناك في المتوسط ١,٧ طبيب و١,٣ ممرضة في القطاع العام لكل ١٠ ٠٠٠ من السكان. وعلاوة على ذلك، يقيم معظم الملاك الصحي في الجزء الغربي من البلد، لا سيما في بورت أو برنس، مما لا يترك للمقاطعات إلا القليل من الرعاية الصحية إن تكن ثمة. وفيما يتعلق بالأطباء في القطاع الخاص، يقال إن غالبيتهم يتقاضون أتعابا يستبعد ارتفاعها معظم الهايتيين^(١).

٢٧- ويعاني سكان هايتي درجة كبيرة من فقر الإصحاح، وتلوث الهواء؛ والإسكان غير الصحي وعدم معالجة النفايات. وورد أنه لا يصل إلى مياه الشرب سوى ٣٢ في المائة من سكان هايتي الريفيين و ٥٠ في المائة من سكانها الحضريين، ويقال إن معدل الخدمات في بعض القرى يقل عن ١٠ في المائة^(١).

٢٨- وفي حين يقال إن معدل الوفيات العام ٣٦ لكل ١ ٠٠٠، فمن المقدر أن وفيات الأطفال (من المولد حتى سن عام واحد) بين ٩٢ و ١٠٧ لكل ١ ٠٠٠. ومن أهم أسباب الوفاة الأمراض القابلة للانتقال والمعدية والطفيلية. ويقال إن ٨٠ في المائة من السكان معرضون لخطر الملاريا.

٢٩- وسوء التغذية أحد الأسباب الرئيسية الأخرى لانتشار الأمراض. وورد أن سكان هايتي يعانون من متوسط نقص في السعرات الحرارية نسبته ٢٠ في المائة ومتوسط نقص في البروتين نسبته ٣٢ في المائة^(١). وأهم العوامل المسببة لمستوى سوء التغذية في هايتي الأزمة الاقتصادية.

وزيادة البطالة والبطالة الجزئية ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للأسرة، فضلا عن ضآلة الإنتاج الزراعي.

٣٠- والقطاع الزراعي في هايتي هو أهم قطاع اقتصادي "... ويوفر نسبة ٧٠ في المائة من احتياجات البلد من الأغذية... وفي ١٩٩٠ كان من بين المليونيين من السكان العاملين في هايتي، ٣٠٠ ٠٠٠ يعملون في الزراعة^(١). ولكن يقال إن إزالة الأحراج وتآكل التربة يعرضان للخطر قدرات البلد الإنتاجية الحالية والمقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسفرت المشاكل الهيكلية والجفاف في سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ عن هبوط في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية.

٣١- وهناك ندرة في المدارس والكهرباء وخطوط الهاتف والطرق، أو افتقار كامل لها في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، أدت عودة السكان منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى المناطق الريفية هربا من القمع والبطالة إلى احتدام مشكلة عدم كفاية مياه الشرب والصحة وسوء التغذية.

ثانيا- حالة حقوق الإنسان في هايتي

ألف- مقدمة

٢٢- في خلال الفترة منذ شباط/فبراير ١٩٩٢، عندما قدم المقرر الخاص تقريره السابق إلى لجنة حقوق الإنسان، ظل القمع والعنف الناجم عن دوافع سياسية مستمرين في هايتي. وظلت انتهاكات حقوق الإنسان مطردة وواسعة النطاق؛ ويستمر أفراد من القوات المسلحة ومدنيون يعملون معهم، لا سيما "رؤساء الأقسام" في ارتكاب المضايقات والتخويف والهجمات وعمليات التوقيف التعسفي والإعدام دون محاكمة والتعذيب. وسادت هذه الانتهاكات، على الرغم من وجود البعثة المدنية الدولية إلى هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وحتى بعد توقيع اتفاق جزيرة غرغررز في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢. وكما أشير في التقرير المرحلي للبعثة للفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، عندما قررت السلطات العسكرية عدم الالتزام باتفاق جزيرة غرغررز، أخذت القوات شبه العسكرية وعصابات المدنيين المسلحين تزرع الرعب بين سكان هايتي، وتفلت افلاتا تاما من العقاب. "لاحظت البعثة، مع انتشارها التدريجي، أن الأفراد والمنظمات وقطاعات السكان قد استردوا الثقة وحاولوا استعادة الحقوق التي حرّموا منها منذ الانقلاب العسكري. وكان رد السلطات على هذه المحاولات هو زيادة القمع، أو على الأقل جعله أكثر انتقائية" (A/47/960 و Corr.1، الفقرة ١٢)، وما زال الضحايا يشملون أعضاء وقادة من المنظمات الشعبية ومنظمات حقوق الإنسان، وفلاحين، ونقابيين عماليين، وطلّابا، وصحفيين، ورجال دين وأي شخص يشته في تأييده لعودة الرئيس أريستيد. ويظل القمع محتدما في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في بورت أو-برنس، مثل سيتي سولي بصفة خاصة، بل ويمكن اعتبار مجرد احتياز أو توزيع صور للرئيس أريستيد سببا للتوقيف. "وهكذا يتبين أن العديد من حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب يتصل بمحاولات الضحايا ممارسة حقهم في حرية التعبير، وفي أكثر الحالات بالاعراب عن التأييد للرئيس أريستيد" (A/48/532 و Corr.1، الفقرة ٢٢). وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، يوجد في البلد مناخ عام من الخوف والرعب، ويعتقد أن عدد الأشخاص الذين قتلهم منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١، الجيش والشرطة وأنصارهما المدنيون، يرتفع إلى ٢٠٠٠، وبناء على قول أحد المصادر، "... من الصعب تقييم العدد الفعلي لعمليات القتل السياسي ودون محاكمة لأن السلطات القضائية نادرا ما تجري تحقيقات جنائية في أي من الوفيات المشتبه فيها، بما فيها تلك التي تتسم بالعنف مثل القتل، سواء كانت سياسية أو غير سياسية" (٢).

٣٣- وتواصل قوات الأمن ابتزاز الأموال من أفقر الأشخاص الذين يدفعون لتجنب وقوع التوقيف التعسفي والضرب وسوء المعاملة أو لتحقيق الإفراج عنهم من السجن. وأرغمت عمليات الابتزاز هذه بعض الضحايا على بيع جميع ممتلكاتهم أو تسليم سندات ملكيتهم لأراضيهم بغية دفع مبالغ فديتهم، مما زادهم فقرا على فقر.

٣٤- وجاء في تقرير البعثة المدنية الدولية (A/48/532/Add.1، الفقرة ٢٩) أنه منذ إجلاء البعثة في ١٥ و١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وردت تقارير عن حالات تهديد محددة ضد الموظفين المحليين للبعثة وضد الأشخاص الذين كانوا على اتصال بها.

باء- انتهاك الحق في حياة الفرد وفي حريته وأمنه

٣٥- استمرت انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية في هايتي خلال عام ١٩٩٢: "... وذلك في المقام الأول بهدف تقييد أو حظر ممارسة حرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات السلمية" (٣). وعرضت على المقرر الخاص حالات للإعدام دون محاكمة ووقوع عنف بدني واضطهاد ومضايقة للأشخاص. ويظل الأشخاص الذين يشتهب في تأييدهم للرئيس أريستيد مستهدفين بصفة خاصة، شأنهم شأن أعضاء النقابات العمالية، والمنظمات الشعبية المعتمدة مؤيدة للفالاس (الحركة التي أيدت انتخاب الرئيس أريستيد)، ورابطات الأحياء، إلى جانب المواطنين البسطاء الذين دفع بهم سوء حظهم إلى الأماكن الخاطئة في الوقت الخاطئ. ولا يحظى الأطفال والنساء والشيوخ بحصانة من العنف.

٣٦- وحدثت طفرة في انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي في ربيع ١٩٩٢، وذلك بصفة خاصة في بورت-أو-برنس والمقاطعتين الشمالية الغربية والوسطى. وبناء على التقارير التي وردت إلى المقرر الخاص، ربما تكون زيادة الانتهاكات انعكاسا لقلق العسكريين من المفاوضات التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وخلال الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢٠ أيار/مايو في بورت-أو-برنس وحدها، يقال إن العسكريين والمدنيين العاملين معهم قد أعدموا ٥١٥ شخصا على الأقل دون محاكمة (٤).

٣٧- وأعربت البعثة المدنية عن قلق خاص من "... أعمال العنف التي نفذتها جماعات zenglendos أو غيرها من الجماعات الإجرامية التي تعمل دون أن ينزل بها عقاب وفي ظل حماية على ما يبدو من السلطات الفعلية، أو بموافقتها الصريحة أو الضمنية. ويعني تعبير zenglendos المجرمين المعجدين من جماعات تتراوح ما بين الفئات الاجتماعية الهامشية الموجودة في أحياء الطبقة العمالية إلى ضباط الشرطة أنفسهم، عادة ما يعملون ليلا، بملابس مدنية وبأسلحة رسمية. وتهدف هذه الظاهرة، التي تتضح بصفة خاصة في بورت-أو-برنس، في بعض الحالات على الأقل، إلى تخويف قطاعات من المعارضة

الديمقراطية، وتواكب الطفرة في عمليات الإعدام التعسفية لأسباب سياسية. ويخلق الـ zenglendos في أحياء الطبقة العمالية مناخا من الرهبة العامة، لأن ضحاياهم ليسوا بالضرورة نشطين أو متعاطفين سياسيين. وأفيد أيضا عن وجود جماعات أو عصابات شبه عسكرية من الجانحين يفضي عنها الجيش في بعض المناطق الاقليمية" (A/47/960 و Corr.1، الفقرات ٢٨-٣٠).

٢٨- وأضافت البعثة أن تحقيقاتها عن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان قد دلت على أنهم كانوا مسلحين بأسلحة أوتوماتية (Uzi و M16) ويتنقلون بشاحنات صغيرة حمراء أو بيضاء تحمل أحيانا لوحات حكومية. وفي حالات عديدة، كانت هناك - أنباء عن - علاقة مباشرة بين مرتكبي الانتهاكات والقوات المسلحة الهايتية، وأن الافلات من العقاب والدعم اللوجيستي الذي حظيت به عملياتهم يدل بقوة على تورط القوات المسلحة. وفي بعض الحالات، ارتكبت الانتهاكات مباشرة على يد القوات المسلحة الهايتية مرتدية البزة الرسمية (A/48/532/Add.1، الفقرتان ٦ و ٧).

٣٩- والحالات التالية هي من بين حالات القتل دون محاكمة أو تعسفا التي وردت إلى علم المقرر الخاص.

٤٠- في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣، ورد أن إيفون ريموند وهو مسؤول كنسي كاثوليكي في ليس كايس، قتل بأيدي مدنيين مسلحين. وفي ٢٤ آذار/مارس، تم استرداد جثتي راعي الأبرشية مارسيل بونتس وجانو لوي جان، وهما عضوان في البعثة المعمدانية الانجيلية في جنوب هايتي، من مشرحة المستشفى الجامعي؛ ويقال إن الضحيتين قد اختطفتهما في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ مدني مسلح واقتيدا إلى مقر عسكري. وعقب اختفاء جان جورليان وهو أحد مؤيدي أريستيد المعروفين في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣، عثر عليه ميتا خلال الأسبوع ٢٢ آذار/مارس؛ وقيل إنه كان على جثته آثار ضرب وطعنات مدي.

٤١- وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٣، يقال إن مدنيين مسلحين قتلوا جان كلود درويارد في دلماس ١٧، بورت-أو-برنس، لأنه كان "... مبالغا في الاهتمام بالمشاكل السياسية..."^(٤). وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٣، قيل إن أفرادا عسكريين أعدموا السيدة إيليا بافلما دون محاكمة في ستي سولي، بورت-أو-برنس، لأنها "... أبلغت أفراد البعثة المدنية الدولية بحالة القمع في البلد"^(٤).

٤٢- ورد أنه في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣، حوالي الساعة ١٣/٠٠ في بيتون، اقتحم أربعة رجال بلباس الشرطة منزل فريديريك دابون الذي كان يعتبر مع نسبه، أبيل ساراسان، مؤيد للريث أريستيد، وطلبوا رؤية دابون. وبما أنه لم يكن في المنزل، فقد تحولوا إلى السيد ساراسان، الذي كان صديقاً في زيارة، وقتلوه. ثم طلبوا ٧٥٠ دولاراً هايتياً من السيدة أفيا دابون قبل هروبهم (A/47/960 و Corr.1 الفقرة ٢٢(أ)).

٤٣- ورد أنه في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، أطلق الرصاص على عضو مجلس الشيوخ توماس إيدي دوبيتون وجرح أمام منزله بواسطة أشخاص مجهولين أطلقوا النار عليه. وورد أيضاً أن عدة أشخاص كانوا بصحبته قد جرحوا.

٤٤- وقيل أيضاً إن هناك جثثاً تركت في شوارع بورت-أو-برنس. وادعي بأن سكان منطقة لافيتو أبلغوا عن العثور على جثث ثمانية أشخاص يعتقد أنهم أعدموا دون محاكمة خلال ليلة ٢ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٣. ويقال إن جثة فتاة في الثانية عشرة من عمرها شوهدت في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ على أحد أرصفة بورت-أو-برنس. وفي اليوم التالي، وفي الموضع نفسه بالضبط، اكتشفت جثة شاب مقيد اليدين والقدمين؛ وورد أن الجثتين كليهما ظلتا في الشارع طوال النهار.

٤٥- ويقال إن كارمن دوركيوس، وهي أم لطفلين تقيم في بونسوندي، تعرضت لاضطهاد من أفراد عسكريين. وورد أنه في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣، اقتحم اثنان من العسكريين وامرأة منزلها وسألوها عن مكان زوجها. وعندما أجابت بأنها لا تعرف مكانه، قيل إن الجنديين "أرغماها على مغادرة منزلها مع ابنتها البالغة من العمر ثلاثة أشهر واقتاداهما إلى صيدلية مهجورة حيث كان يوجد شخصان آخران". وبعد أن تحدثوا إليها، قيل إنهم أعادوها إلى منزلها حيث تعرضت للضرب والاغتصاب من الجنود وتلقت ابنتها الصغيرة الصفعات.

٤٦- وورد أنه في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٣، تعرض أفراد من الكنيسة والأحزاب السياسية والانتقابات العمالية لاضطهاد ومضايقة بوجه خاص من القوات المسلحة. وكان من بين الضحايا عضوان من الكنيسة المعمدانية، هما فانيوس وأنطوان سوبرينور، وعمدة مول سانت نيكولاس المنتخب وعضو الحزب الديمقراطي المسيحي. أنطوان بورنو، وأعضاء في اتحاد الفلاحين الزراعي في بومباردوبوليس. وفي ١ نيسان/أبريل يقال إن أفراداً عسكريين ضربوا بتسوة جان كلود كليرج، في بومباردوبوليس، وهو قاضي صلح وعضو في اتحاد بومباردوبوليس الزراعي للفلاحين معين من الحكومة الدستورية. وفي الوقت نفسه، في فلوسكي، يقال إن المجموعة العسكرية نفسها اقتحمت مقر اتحاد بومباردوبوليس الزراعي للفلاحين وضربت عدة فتيات صغيرات كن موجودات. وفي منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٣، يقال إن الموظفين والأطفال في ملجأ أطفال الشوارع "لافنمي سيلافي" (العائلة هي الحياة في بورت-أو-برنس

تعرضوا لتهديدات ومضايقات من مجموعة من ١٠ منتسبين (مدنيين يعملون مع الشرطة). وكان جان برتراند أريستيد قد أنشأ الملجأ في ١٩٨٦ وورد أنه منذ الانقلاب العسكري في ١٩٩١ أصبح هدفا لعدد من أحداث العنف التي شاركت فيها قوات الأمن.

٤٧- وأعرب عن بالغ القلق إزاء الارتفاع المفاجئ في عدد حالات الإعدام بإجراءات مقتضبة والوفيات المشبوهة في بورت-أو-برنس خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٢، عندما كشف النقاب عن ٣٦ حالة. وتقول البعثة المدنية الدولية إن الضحايا المستهدفين لهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان هم أعضاء في المنظمات الشعبية، ورابطات الأحياء، بل ومواطنون بسطاء أيضا قادهم سوء طالعهم إلى تواجدهم في طريق القتل. ومرتكبو جرائم القتل هذه الرئيسيون هم عصابات منظمة من الأشقياء المسلحين الذين يفعلون ما يفعلون وهم في منجاة كاملة من أية عقوبة. وتقوم هذه العصابات المعروفة باسم جماعات "زنفلندوز" بنشر الذعر أثناء الليل في الأحياء الفقيرة في بورت-أو-برنس. وفي الأسابيع الماضية غدت بعض المناطق التي نجت حتى مؤخرا من شرور هذه الجماعات، مثل منطقة كانابيه فير، مسرحا لأعمال عنف وإرهاب تمت على يد جماعات الزنفلندوز. ووفقا لشهود عيان، تعزى المسؤولية عن عمليات الإعدام، في بعض الحالات، إلى رجال الشرطة أو مساعديهم من المدنيين^(٥).

٤٨- وتنفيذ البعثة أيضا أنها تحقق في حالات إعدام بإجراءات مقتضبة وفي حالات تتعلق بجثث اكتشفت في أركاهي، وسانت مارك، وميراغوان، وفون دي بلان.

٤٩- ووفقا لما تناهى إلى علم البعثة المدنية الدولية لم يلق القبض حتى آب/أغسطس ١٩٩٢ على أي واحد من مرتكبي الإعدامات التعسفية المفترضين. ولئن قام قضاة الأمن في عدة حالات بتسجيل الوفاة والأمر بنقل الجثة، فلا يبدو أن التحريات القضائية تحرز أي تقدم في هذا الصدد^(٥).

٥٠- وأفادت التقارير أنه تم في هايتي في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ ارتكاب الانتهاكات التالية للحق في الحياة^(٦).

٥١- أفادت التقارير بأن أندريل فورتون، عضو اتحاد المنظمات الشعبية في لاس كاهوباس، أصيب في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ في ظهره برصاص أحد الجنود. ويقال إنه قد نجا من محاولتين للقبض عليه، في ٢٥ وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إثر مظاهرتين خرجتا تأييدا للرئيس أريستيد، وأنه ما زال مختبئا منذ ذلك الحين.

٥٢- في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٢، أصيب سائق يعمل في معمل "مقطر كوردن"، في مكان قريب من بابيولي، برصاص جندي كان يمتطي دراجة بخارية ويرتدي الزي العسكري. وكان السائق يوصل طلبات في هذه المنطقة، وتعرض له الجندي وهو خلف عجلة قيادة شاحنته، وفتح عليه باب الشاحنة وفرغ فيه ثلاثة أعيرة نارية. وقد هرع به إلى المستشفى العام بسيارة أجرة ولكنه توفي متأثرا بجراحه.

٥٣- وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٢، أفادت التقارير، أنه عثر في بورت-أو-برنس بشارع جان جاك ديسالين، على جثث ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية هشمها الرصاص. وعثر في اليوم نفسه على بعد أمتار قليلة من مكتب البعثة المدنية الدولية على جثة جانحان دلبوين؛ مقتولا بالرصاص ومضروبا وموثق اليدين والقدمين. ونقلت التقارير أيضا أنه في الساعة الرابعة والنصف تقريبا من صباح ذلك اليوم، أعدم رجال مسلحون رجل أعمال عمره ٤٢ سنة في منطقة "بوليس" وضربوا زوجته وإبنة البالغ من العمر ١٤ سنة. ويقال إن بعض المهاجمين كانوا يلبسون خوذات عسكرية.

٥٤- وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٢، في كاريفور فنسنت، قتلت عصابة من المدنيين المسلحين المواطن أنطوان جوزيف، بائع متجول، يبلغ من العمر ٤٦ سنة. وكانت العصابة قد قتلت قبل ذلك بلحظات جار السيد جوزيف، أدنور لاروز البالغ من العمر ٤٧ سنة.

٥٥- واجتاحت هايتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجة من العنف تصاعدت في ٨ أيلول/سبتمبر مباشرة عقب احتفال أقيم بمناسبة إعادة تنصيب محافظ بورت-أو-برنس، إيفانز بول. وقد لقي ما لا يقل عن إثني عشر شخصا مصرعهم وأصيب أكثر من ٧٠ شخصا بجراح على يد أتباع النظام، أثناء أعمال العنف التي تلت الاحتفال. ويقال إن كثيرا من عمليات الانتهاك كان موجهة ضد مؤيدي الرئيس أريستيد. ويقال إن رجال الشرطة كانوا موجودين في مكان الحادث، وعلى الرغم من ذلك لم يتدخلوا ولم يفعلوا شيئا لوقف العنف.

٥٦- وتقول البعثة المدنية الدولية إنها علمت بأكثر من ٦٠ حالة قتل أو وفاة مشتبه بها في شهر أيلول/سبتمبر، وبأكثر من ١٢ حالة بين ١ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، علما بأنه يعتقد أن هذا الرقم هو أدنى من المجموع الحقيقي. وقد بين التحقيق الذي أجرته البعثة في هذه الانتهاكات أدلة متزايدة على حدوث عمليات اغتيال سياسية محددة الأهداف تنفذها جماعات شبه عسكرية مرتبطة بالقوات المسلحة الهايتية أو أفراد القوات المسلحة أنفسهم. وأضافت البعثة: "في حين أنه حتى آب/أغسطس، ظهر من جديد ثلثا الأشخاص الذين أفيد أنهم اختطفوا، فإن الذين اختفوا منذ أيلول/سبتمبر فصاعدا إما أنهم عثر عليهم موتى أو لا يزالون مختفين" (A/48/532/Add.1، الفقرتان ٢ و٨).

٥٧- وفي ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢، اغتال رجال مسلحون، وصفتهم بعض المصادر بأنهم شرطة لباس مدني عادي، انطوان ايزميري، وهو من مؤيدي الرئيس اريستيد البارزين، بعد أن انتزعوه من كنيسة. وكان يحضر قداسا تذكاريًا في كنيسة القلب الأقدس للتذكير بمذبحة ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ في كنيسة القديس جان بوسكو، وهي كنيسة رعية الأب اريستيد.

٥٨- وإثر تحقيقاتها، استنتجت البعثة الدولية المدنية أن الاغتيال كان مخططا بدقة ونفذ بأسلوب عمليات الكوموندوس، وتورطت فيه القوات المسلحة الهايتية وعملائها الذين نفذوا الجريمة وأفلتوا تماما من العقاب. وقيل إن خمسة رجال مسلحين على الأقل دخلوا الكنيسة أثناء القداس التذكاري في الساعة ٩/٢٥ صباحا، ووضعوا مسدسا على رأس ايزميري واقتادوه خارج الكنيسة. وعندما وصلوا به إلى الشارع، أرغموه على الركوع واضعا يديه خلف رأسه. وأثناء ذلك، طوقه حوالي ١٢ رجلا مسلحا، وتقدم من ايزميري رجل تعرف عليه بعض الشهود بأنه غرو فانفان (Gros Fanfan)، وهو "ماكوت" سابق معروف بأنه من قادة "الملحقين" ("attachés")، وأطلق النار عليه مرتين في رأسه. وقتل شخص آخر هو جان كلود ماترا على مقربة من الكنيسة ربما لأنه كان قد أصبح شاهدا مزعجا. وضمت الجماعة المكلفة بتنفيذ الاغتيال ما لا يقل عن ١٥ شخصا. وتعرف الشهود على بعضهم، ولا سيما على ضابط في القوات المسلحة الهايتية كان معروفا بأنه من المعذبين في مركز احتجاز سري قبل ذلك بوقت قصير، كما تعرفوا على عدة "ملحقين". وكانت الجماعة مجهزة بمسدسات وبندقيات اوتوماتية وتجهيزات راديوية متنقلة. وكان الهجوم بحد ذاته منسقا على نحو جيد ولم يستهدف إلا ايزميري. ووضعت الكنيسة والشارع المجاور تحت مراقبة رجال مسلحين عملوا على تفريق المارين بعنف. وقام رجال مسلحون آخرون، بعضهم يحمل رشاشات، بسد حركة السير بغية خلق منطقة خارجية سيطروا عليها لتنفيذ الاغتيال. واستفاد القتلة من تواطؤ وتأيد قوى الأمن (وبعض أفرادها كانوا باللبزة الرسمية) الموجودة في الساحة. ومثال على ذلك أن الفريق الذي نفذ الاغتيال وصل إلى الساحة وذهب منها محميا ومحاطا بسيارات الشرطة. فالجماعة التي اغتالت انطوان ايزميري هي جزء من هيكل سري دائم كبير العدد يشترك فيه أعضاء من القوات المسلحة الهايتية، ويعتمد على دعم نشط من جماعات سياسية تعارض عودة الرئيس اريستيد، كما يعتمد على دعم لوجيستي ومالي ضخم. وحسب التحقيقات التي قامت بها البعثة الدولية المدنية، فإن عدة أعضاء من الفريق الذي اغتال انطوان ايزميري متورطون في تنظيم "ميليشيات خاصة" أو "جماعات شبه عسكرية في بورت-أو-برنس" (A/48/532/Add.1، المرفق).

٥٩- وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل وزير العدل، غي مالاري، بعبارات نارية في بورت-أو-برنس. كما قتل سائق سيارته، وأحد حرسه وشخص رابع لم تعرف هويته ويعتقد أنه حارس ثان. واستخدمت في الهجوم أسلحة هجومية ثقيلة يعتقد أن "ملحقين" قد نقلوها. وكان الوزير منهمكا في تنفيذ اتفاق جزيرة كوفرنورز، وقد قدم إلى البرلمان مشروع قانون بإنشاء قوات شرطة مدنية جديدة منفصلة عن القوات المسلحة الهايتية.

٦٠- ويقال إن جميع الوزراء تقريباً الذين أدوا اليمين الدستورية في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ تلقوا تهديدات بالقتل من مسلحين مدنيين على علاقة بالشرطة والجيش.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك، يقال إن أعضاء بعثة المراقبين والأشخاص المتصلين بهم تعرضوا لأعمال تخويفية بل وحتى استفزازية.

٦٢- وأفيد عن الانتهاكات التالية للحق في الحياة التي حصلت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣: "ادوار ديل، أحد الأنصار النشطين للرئيس أريستيد، قتل مساء يوم ٢٥ ايلول/سبتمبر في ضاحية كانابي فير (Canapé Vert) على يد أربعة رجال مسلحين أطلقوا النار مرارا عديدة على الضحية معربين عن ازدهارهم لميوله السياسية؛ مارسيل ميلورد أوريليوس، وهو عضو نشط في "منظمة بولوس الشعبية" (Organisation populaire de Bolosse) في كارفور، اختطفه في ٢٦ ايلول/سبتمبر رجال مسلحون. وعثر على جثته بعد ساعات قليلة على طريق فرنال؛ وكانت يدها متيدتين خلف ظهره، وقد قتل برصاصة في صدغه الأيسر. ودفن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وهو اليوم الذي اختطف فيه أربعة حركيين آخرين من المنظمة نفسها، بمن فيهم أمينها العام. ووقت كتابة هذا التقرير، كان مصيرهم لا يزال مجهولاً. ايناس دورمي، والدة أحد الأعضاء النشطين في "لجنة شباب فولسي" (Comité Jeunes Pour Volcy) في مدينة سوليه، قتلها رجال مسلحون كانوا يبحثون عن ابنها في ساعة متأخرة من مساء ٢٨ ايلول/سبتمبر في شارع فولسي في مدينة سوليه. اينوك لورسيوس، أحد أنصار الرئيس أريستيد، أخذه من منزله بالقرب من مدفن بورت-أو-برنس في مساء ٢٩ ايلول/سبتمبر سبعة رجال مسلحين بأسلحة اوتوماتية يستقلون شاحنة صغيرة حمراء تحمل لوحات حكومية. وعثر على جثته مصابة بعدة طلقات نارية في الصباح الباكر من اليوم التالي في شارع جوزيف جانفنيه. كارلو التيدور، قتل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر حين أطلقت النار عليه مرتين من مركبة لا تحمل لوحات تسجيل في شارع مركجو؛ وكان قد تعرض لتهديدات متكررة بعد أن نشر مقالا باسمه في مجلة "Libete" الأسبوعية المناصرة لأريستيد والصادرة باللغة الكريولية. رونالد كاديه، قتل رجال مسلحون في دلماس - ٢٤ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر؛ وكان عضوا نشطا في منظمة الشباب المسماة "لجنة شباب فولسي" في مدينة سوليه، التي كانت موضع قمع نشط من جانب شرطة مدينة سوليه. وقتل عضو نشط آخر في المنظمة ذاتها هو فريكو اوتيس، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. (A/48/532/Add.1، الفقرة ٥).

٦٢- وتلقى المقرر الخاص معلومات تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة قيل إنها نفذت في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وشملت الانتهاكات مقتل شابة خنقا وجدت جثتها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في بيلايك. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، عثر على جثة امرأة شابة عمرها ٢٥ سنة في شارع شاسيرون. وفي اليوم ذاته، عثر على جثة شاب في شارع سان مارتان كانت تحمل آثار الخنق. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عثر في بيسانانير على جثة شاب قتل خنقا أمام المسرح الوطني.

٦٤- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عثر على جثة رجل مجهول الهوية على الطريق الوطني، وعلى جثة رجل آخر تجاه "سوق تيت بيت" وكان موثق اليدين والرجلين. وفي اليوم ذاته، خطف جوزيف مومبريه، أحد أعضاء الجبهة المكافحة المتحدة (Front Militant Réuni)، خارج سيارته على يد رجال مدججين بالأسلحة ويرتدون سترات تحمل كلمة "الشرطة" (Police) على ظهرها وقتل رميا بالرصاص في رأسه (Point Info، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤).

٦٥- فضلا عن ذلك، لفت انتباه المقرر الخاص الى أن بعض الهايتيين الباحثين عن ملجأ أرغموا على العودة الى هايتي واعتقلوا فور عودتهم ووضعوا تحت حراسة الشرطة.

٦٦- وأعمال العنف هذه التي ارتكبتها القوات المسلحة والشرطة وشركاؤها من المدنيين تشكل انتهاكا للمادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والفقرة ١ من المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٤ من الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والمادة ١٩ من دستور هايتي.

جيم - انتهاك الحق في الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين

٦٧- لا تزال عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية التي تنفذ على نطاق واسع وتكاد تكون دائما مصحوبة بالتعذيب أو بسوء المعاملة، تعد من أكثر الانتهاكات المرتكبة في هايتي استمرارا. والضحايا هم في الغالب أشخاص يُستهدفون بسبب أنشطتهم أو آرائهم السياسية، ويشمل ذلك أي شخص يشتبه بأنه يؤيد الرئيس أريستيد، وطلابا، وصحفيين، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وكهنة، وراهبات، ورؤساء جماعات، وأي شخص آخر مشترك في أنشطة المعارضة. وتفيد التقارير بأن الاعتقالات تجري في معظمها بدون أمر وخارج الساعات المحددة في الدستور (بين السادسة مساءً والسادسة صباحا) لاعتقال الأشخاص في غير حالات التلبس بالجريمة. وعلى الرغم من أن الدستور يقضي بإحضار أي شخص معتقل للمثول أمام قاض في غضون ٤٨ ساعة، ففي الواقع عمليا أن المحتجزين يبقون دائما في الحجز أياما أو أسابيع دون إحضارهم للمثول أمام السلطات ويستجوبون عادة بدون حضور محام.

٦٨- ففي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، جاء في التقارير أن الجنود اعتقلوا في شارع لامار، سنسي جوزيف بعد أن أنزلته إحدى سيارات الأمم المتحدة أمام مسكنه. وجاء على لسان الضحية أنه جرى في اليوم نفسه اعتقال ٣٠ شخصا آخرين سيقوا إلى دائرة التحقيق في عمليات مكافحة العصابات. ويقال إن جميع هؤلاء الأشخاص ضربوا وحبسوا طيلة الليل^(٧).

٦٩- ولم يتج الأطفال من عمليات الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، ففي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، قيل إن أشخاصا يعتقد أنهم من أفراد الجيش، اعتقلوا في سيتي سوليه ببورت-أو-برنس. فتى يبلغ من العمر ١٢ سنة ومنعوه من الاتصال بذويه الذين قيل إنهم لم يتمكنوا من الحصول على أية معلومات عنه. وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ قيل إن أفرادا من الجيش في بوتي غواف احتجزوا، بدون سبب واضح، إرنوس جان أودلين وهو طالب في مدرسة فوستين سولوك. وفي أوائل آذار/مارس قيل إن أفرادا من الجيش اعتقلوا عدداً من الفتيان في جيريمي وأوسعوم ضربا، وأن بعض الجنود بدأوا في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ في بورت-أو-برنس بتنفيذ عملية واسعة النطاق موجهة ضد أطفال الشوارع والبايعين المتجولين الذين ينامون في الشوارع خارج المباني. وقيل إن الجنود إنهالوا على الضحايا بالهراوات وأن أحد الفتيان وعمره ١٤ سنة أصيب بكسر في جمجمته إثر ضربه أثناء نومه.

٧٠- ويقال إن مؤيدي الرئيس أريستيد تعرضوا للمضايقة والاحتجاز التعسفي في مول سانت نيكول إثر قيامهم في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢ بتوزيع منشورات وصور الرئيس أريستيد وبالذعوة إلى تشكيل حكومة دستورية. ويقال إن عدداً من هؤلاء عوملوا معاملة سيئة للغاية وتعرض عدد آخر منهم للاضطهاد من قبل الجيش وأكروهوا على الفرار من المنطقة. وقيل إن أحدهم، المدعو مانستين كابريسيين، احتاج إلى دخول المستشفى للعلاج من آثار التعذيب الذي تعرض له. ووفقاً للمعلومات الواردة من البعثة المدنية الدولية، ذهب أعضاء البعثة إلى مول سانت نيكولاس واحتجوا لدى قائد المنطقة العسكري. واعترف القائد بالمسؤولية عن هذا العنف، "... وبرره بعدم كفاءة الجهاز القضائي وبضرورة استخدام القوة للحصول على المعلومات"^(٨).

٧١- وجاء في التقارير أنه في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٢، ذهب أفراد من الجيش إلى هينش، حيث يقع منزل فريتز شارلوت بوليوس المزعوم أنه الوحيد من بين أعضاء المعارضة الذي عاد إلى المنطقة عقب الانقلاب في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والذي اتهمته السلطات بأنه المسؤول عما ذكر أعلاه من توزيع صور الرئيس أريستيد والدعاية له. وقيل إنه عندما لم يجد أفراد الجيش المدعو فريتز بوليوس في منزله، اعتقلوا زوجته، ايفروز سيمون، وأحد أفراد أسرته، إلفريد دورم، وصديقا للأسرة يدعى اليكس كامو. ويقال إنه تم اعتقال شخصين آخرين (أعطي إسماهما) اشتبه بأنهما رأيا فريتز بوليوس أو كلماه. وتفيد التقارير أن والدته السيد بوليوس اختفت.

٧٢- وأفادت التقارير فضلا عن ذلك أن رئيس الشعبة الأولى في سافان كاريه، لوكونت ميشو، اعتقل عدداً من الفلاحين ثم طلب منهم دفع فدية لكي يطلق سراحهم. وجاء في التقارير أن السيد ميشو جعل من منزله قاعة محكمة وسجنا خاصا، وقيل إن رئيس الشعبة اعتقل فلاحا يدعى تيسون واحتجزه مدة ثلاثة أيام في سجنه الخاص. وجاء في التقارير أن رجلا يدعى جان من بلدة كاكول تعرض لمعاملة مماثلة. وقيل إن السلطات لم تتخذ أية تدابير لوقف هذه الممارسات غير القانونية التي يضطلع بها رئيس الشعبة ونوابه العديدون^(٩).

٧٣- وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، اعتقل رجال من شرطة الفرقة ٢٠، بدون أمر كاجوست لكسيوس، أمين عام النقابة العامة للعمال، وفابونور سانت فيل، أمين النقابة، وسافور أوريلوس، رئيس نقابة للمزارعين في غرو مورن. ويقال إن رجال الشرطة ضربوا هؤلاء الثلاثة بينما كانوا يهيمون بالدخول إلى مكاتب إذاعة كاريبي Radio Caraipe في بورت-أو-برنس حيث كانوا سيدلون ببيان صحفي تأييدا للإضراب العام الذي كان من المقرر تنفيذه في ٢٦ نيسان/أبريل. ويقال إن الشرطة ضربتهم ضربا مبرحا بالهروات ورفستهم بالأرجل أثناء احتجازهم لديها. وأفادت التقارير بأنهم نقلوا في ٢٦ نيسان/أبريل إلى دائرة التحقيق في عمليات مكافحة العصابات. وقيل إن كاجوست لكسيوس غاب عن الوعي لمدة يومين نتيجة سوء المعاملة التي تعرض لها، وأنه بعد أن كشف عليه طبيب مستقل بناء على طلب البعثة المدنية الدولية، نقل في ٢٧ نيسان/أبريل إلى مستشفى عسكري حيث بقي محتجزا حتى أطلق سراحه في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢. وأطلق سراح فابونور سانت فيل وسافور أوريلوس في ٢٩ نيسان/أبريل. ويقال إن هؤلاء الرجال الثلاثة يحتاجون إلى عناية طبية نتيجة لسوء المعاملة التي لقوها من قوات الأمن. ولا سيما كاجوست لكسيوس الذي يقال إنه أصيب بفشل كلوي أثناء احتجازه لدى القوات العسكرية وأجريت له عملية غسل للكليتين (ديليزة). وجاء في التقارير أنه أُلقي القبض في أواخر نيسان/أبريل على عدد آخر من أعضاء النقابة العامة للعمال.

٧٤- وأفادت التقارير بأنه أثناء الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٢، احتجز أفراد من القوات العسكرية في بلاتو سنترال، مستخدمين العنف، خمسة من الفلاحين (أعطيت أسماءهم) وسجنوهم بتهمة تأييد الرئيس أريستيد، وظل الاحتجاز التعسفي لمؤيدي الرئيس أريستيد مستمرا في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. ويقال إن أفراد القوات العسكرية اعتقلت، بصورة تعسفية رينيه سيلفيوس بنيامين، من بونت سوند في محافظة أرتيبونيت، وذلك لتوزيعه صور الرئيس أريستيد؛ وجاء في التقارير أن الأب فيرنيه من رعية القلب الأقدس تعرض لسوء المعاملة عندما تدخل لصالح رينيه بنيامين. وفي ٢٦ أيار/مايو، تم أيضا اعتقال ليونيل فيلكس، في بونت سوندي، وضرب، وذلك للأسباب نفسها. ويقال إنه سيق إلى سجن سانت مارك حيث عذب تعذيبا مبرحا. ويقال إن أفراد القوات العسكرية اعتقلت، بصورة وحشية نوبيرت لوبين، أمين عام "كوميت كاتيه موم كاماري"، في ١٦ حزيران/يونيه

في بورت أو برنس، حيث تعرض للتعذيب أثناء احتجازه، ويقال إنه أطلق سراحه نتيجة الاحتجاجات الشعبية.

٧٥- وظلت عمليات التهجم على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير بالإضافة إلى عمليات انتهاك الأمن الشخصي والسلامة البدنية، مستمرة أثناء تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٢. ويقال أيضا إن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (أعطيت عدة أسماء) تعرضوا للاضطهاد لمنعهم من الإدلاء بشهاداتهم على سوء المعاملة التي تعرضوا لها أثناء الاحتجاز^(١٠).

٧٦- وقالت البعثة الدولية المدنية إنه طوال شهر ايلول/سبتمبر والنصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (أي قبل إجلاء البعثة)، استمر مراقبو البعثة في التدخل في حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب، بما فيها الحالات التالية. في توماسيك، محافظة الوسط، قام ثلاثة جنود يرتدون الزي الرسمي باعتقال عضو نشط في حركة مزارعي البابايا (MPP) بصورة غير قانونية في ٧ ايلول/سبتمبر في حضور شهود عديدين. ووجهت إليه تهمة الإعداد لعودة الرئيس اريستيد، وسئل عن أسماء الأشخاص الذين شاركوا في اجتماع مع البعثة عقد في الأسبوع السابق، وضرب ضربا مبرحا في الشارع، ثم اقتيد إلى الثكنة مما أفقده الوعي مرتين. وأطلق سراحه بعد احتجاج دام ست ساعات؛ وقامت البعثة بترتيب علاجه طبيا. وفي غونيف، محافظة ارتيبونيت، قام أربعة أفراد من القوات المسلحة الهايتية في ٨ ايلول/سبتمبر، وبصورة غير قانونية، باعتقال زعيم لمنظمة شعبية كان قد اعتقل في مناسبتين سابقتين منذ وقوع الانقلاب، وضربوه بالهراوات ضربا مبرحا على جميع أجزاء جسده وعلى رأسه. ووجهت إليه تهمة حرق إطارات مطاطية والتحريض على القيام بمظاهرات في ح�يران/يونيه. وأفرج عنه بعد يومين نتيجة لتدخل البعثة. وفي بتيت ريفير دي لارتيبونيت، محافظة ارتيبونيت، قام عريف في ٢٢ ايلول/سبتمبر، ودون أمر قانوني، باعتقال عضو محلي قيادي في الجبهة الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية (Front national pour le changement et la démocratie). واتهم في البداية برمي حجارة على منزل أحد الجيران، ثم اتهم بالمشاركة في توزيع منشورات مناصرة لاريستيد وتعليق صور للرئيس، كما اتهم بأعمال شغب متعددة. وفيما كان المراقبون في طريقهم لتقديم احتجاج فيما يتعلق بقضيته في ٢٤ ايلول/سبتمبر، قام قائد الثكنة وعريف و"ملحق" بضربه في زنزانه ثم أخذ في نهاية الأمر للمثول أمام قاض في ٢٧ ايلول/سبتمبر، وأطلق سراحه بصورة مؤقتة بعد ذلك بيومين. وفي كامب بيرا، محافظة الجنوب، قام جنود في ٢٦ ايلول/سبتمبر باعتقال أحد أنصار الرئيس اريستيد وضربوه ضربا مبرحا عند اعتقاله وبعد أن اقتيد إلى المركز العسكري. ولم ينقل إلى السجن في ليكاي إلا بعد أربعة أيام، وبعد تدخل البعثة. وحتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن قد قدم إلى أي قاض. وقد هدد قائد المحافظة العسكري في حضور مراقبي البعثة بأنه سيقتل. وفي كاب هايتيان، محافظة الشمال، وفي أثناء استعراض نظمته القوات المسلحة الهايتية للاحتفال فيما يبدو بالذكرى الثانية للانقلاب في ٣٠ ايلول/سبتمبر، قام "ملحقون" باعتقال شاب وضربه في الشارع وفي شاحنة عسكرية

بعد أن اشتبه بأنه أدلى بملاحظة يؤيد فيها عودة الرئيس اريستيد. ثم قام أفراد من القوات المسلحة الهايتية يرتدون الزي الرسمي وملحقون بضربه مرة أخرى داخل مقر الشرطة وأخضع للتعذيب قبل إطلاق سراحه" (A/48/532/Add.1، الفقرة ٢١).

٧٧- وأبلغ المقرر الخاص بأنه، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قام جنود بتوقيف ثلاثة شبان من مدينة أكوخ رابوتو، محافظة ارتيبونيت، كانوا موجودين في بورت أو برنس، وضربوهم واقتادوهم إلى سجن في غونيف. وفي اليوم ذاته، قيل إن عددا من الأشخاص ضربوا وأوقفوا في رابوتو، وقام أعضاء من القوات المسلحة بتفتيش منازلهم.

٧٨- وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، علم أن أعضاء في القوات المسلحة توجهوا إلى منزل رومان توسان. وقيل إنه عندما رفضت والدته، التي كانت حاملا في ذلك الوقت إعطاء معلومات عن ابنها، ضربها الجنود ضربا مبرحا بعصاة، ولا سيما على معدتها، وأوقفوها (منظمة العفو الدولية، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

٧٩- وتشكل عمليات الاحتجاز التعسفي هذه انتهاكا للمادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ١٧ من الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والمادة ٢٤ من دستور هايتي الذي يقضي بأن تضمن الدولة حرية الفرد.

دال- انتهاك الحق في الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٨٠- لا تزال أعمال التعذيب وسوء المعاملة من قبل رجال الجيش والشرطة والمدنيين العاملين معهما، واسعة الانتشار وتمارس بصورة منهجية في هايتي. ويقال إن المحتجزين يتعرضون للضرب باستمرار عندما يتم اعتقالهم، وأن بعضهم يتعرض لضرب مبرح إلى حد يحتاج معه إلى دخول المستشفى؛ ويقال إن بعضا آخر من هؤلاء لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز نتيجة التعذيب الذي تعرضوا له.

٨١- وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أُلقي القبض على أوريول شاربنتيه في تيوت بتهمة السرقة من منزل رب عمله وبرأه القاضي لعدم توفر الأدلة. وقال له على ما يبدو أن يتوجه إلى السلطات العسكرية للإبلاغ عن الإفراج عنه. وبعد بضع ساعات استدعي القاضي إلى الشكنات للتصديق على وفاة أوريول شاربنتيه. وأدلت السلطات العسكرية، والطبيب الذي وقع على شهادة الوفاة والمسجونون الذي كانوا حاضرين عندما وقعت الأحداث بأقوال متناقضة عن ملابسات وأسباب

الوفاة. وقامت السلطات العسكرية بسرعة بدفن أوريول شاربنتيه ورفضت السماح بإعادة جثمانه إلى أسرته.

٨٢- وفي ٢ أيار/مايو، صدق القاضي في تيريهروج على وفاة جورج ("اندفيل") ماسياس وعزا وفاته إلى مرض مزمن. ومع ذلك فإنه وفقا لما ذكرته أسرة السيد ماسياس، فإنه كان في صحة جيدة قبل اعتقاله في ٢٢ نيسان/أبريل واتهامه بسرقة بقرة. ويبدو أن "المعاون" الذي ألقى القبض عليه ضربه بوحشية. وقد اصطحب جورج ماسياس واحتجز أساسا في تردونورد ولم يسلم إلى المحكمة المحلية إلا بعد أربعة أيام من اعتقاله. وقد أعلن القاضي في تردونورد أنه لا يتمتع بأهلية النظر في القضية، ونقل السجين إلى تيريه روج حيث مثل أمام نائب القاضي في ٢٩ نيسان/أبريل، وأعلن نائب القاضي أنه لا يتمتع بأهلية النظر في القضية وأمر على ما يبدو بأن يؤخذ جورج ماسياس، الذي كان غير قادر على الوقوف، إلى فورت-ليبرتي (A/47/960 و Corr.1، الفقرة ٢٤).

٨٣- ويتعرض هؤلاء المعروف أنهم من مؤيدي الرئيس أريستيد أو المشتبه في أنهم من مؤيديه لخطر على وجه الخصوص، ففي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢، أفادت الأنباء إلى أن كلوثير ناستور وفليمون سيناتوس وجوسامون ميس اعتقلن بصورة سيئة في سافنتي، على يد جنود يصحبهم رئيس القسم المحلي واتهمن بأنهن عضوات في حركة لافالاس (مؤيدو الرئيس أريستيد). وفي ١٢ شباط/فبراير، ألقى القبض على السيدة ريتشارد سينيز في قرية لاجيفاس في المنطقة ذاتها؛ ويقال إن السيدات الأربعة قد ضربن ضربا مبرحا وألقي بهن في السجن. وأشارت الأنباء إلى أن السيدة سينيز التي كانت حاملا وقرب نهاية مدة حملها قد مرضت مرضا شديدا في أعقاب المعاملة التي لقيتها.

٨٤- وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، قيل إن الحبر ويلير ومالوس، أسقف جيرمي والمدافع عن حقوق الإنسان بول ديجاه والممثل مارسيل "لوبو" كاسيوس والناشط على المستوى الجماهيري ايمانويل جان-لويس وغيرهم قد تعرضوا للضرب واعتقلوا خارج الكاتدرائية الوطنية في بورت-أو-فرنس على يد الشرطة والعناصر شبه العسكرية عند مغادرتهم قداسا تذكاريًا أقيم من أجل الضحايا الذين ماتوا في حادث غرق المعدية ينبتون. ويقال إن من بين هؤلاء الذين اعتقلتهم الشرطة وأفرجت عنهم فيما بعد صحنيان وعشرة على الأقل من طلاب اللاهوت الذين قال بعضهم إنهم تعرضوا لمعاملة سيئة في الاحتجاز. وكان من بينهم فرنس جان. الذي أفادت الأنباء إلى أنه اقتيد إلى الإصلاحية الوطنية وقيل إنه ضرب ضربا مبرحا واحتاج إلى عناية طبية عاجلة. وتبعًا لتقرير البعثة المدنية الدولية فإن "الأحداث وقعت أثناء إقامة الطقوس بأكملها وتعين إجلاء بعض الحاضرين تحت حماية البعثة والدبلوماسيين الأجانب. وفي ٥ آذار/مارس ١٩٩٢، ألقى القبض على السيد فولفيك فيغارو، الذي اتهم بأنه وزع منشورات سياسية في يوم القداس وضرب ضربا مبرحا في مبنى الجمارك في هايتي" (A/47/960 و Corr.1، الفقرة ١٤(أ)).

٨٥- وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ في الساعة الثانية صباحا، اقتحمت مجموعة من الرجال المسلحين منزل سانت جون سيرفيل في شارع بوبلار في بورت-أو-برنس وفتشته تفتيشا دقيقا وضربت أمه البالغة من العمر ٧٣ عاماً وضربت زوجته واغتصبها. ويقال إن الرجال اعتراهم الغضب لعثورهم على صور للرئيس أريستيد ومنشورات عن حركة لافالاس.

٨٦- وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قيل إن الجيش اقتحم حي بولكوس ولوت بوكنال الفقير بحثا عن أعضاء منظمات الفلاحين. ويقال إن تسعة أشخاص على الأقل تعرضوا لضرب مبرح خلال التفتيش وأفيد أن منزلي اثنين من القادة الشعبيين قد تعرضا للنهب.

٨٧- وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قيل إن أحد أفراد الجيش ألقي القبض على رجل يبلغ من العمر ٧٠ عاماً في منزله وضربه واقتاده إلى الشكنات العسكرية. ويقال إن الرجل قد اعتقل بدلا من ابنه الذي كان الجيش يبحث عنه لأنه قائد منظمة من منظمات المجتمع المحلي في لوت بوكنال. ويقال إنه أفرج عنه في اليوم التالي.

٨٨- وفي مقاطعة الشمال الشرقي، أفيد في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢، أنه تم إلقاء القبض بصورة تعسفية على ايميلوس بيير وهو مزارع يبلغ من العمر ٢٢ عاماً لأنه "لم يبد الاحترام الواجب للعريف"، واقتيد إلى مخفر كابوتيل حيث ضرب بمدية ضربا مبرحا، لا سيما على العنق، وتعرض للتعذيب. ويقال إنه احتجز دون توجيه تهمة إليه لمدة ٢٥ يوما. ويقال إن منوض الحكومة أفرج عنه في ٢٢ تموز/يوليه بعد أن أخفق الجيش في تقديم دليل يوجب اعتقاله. ويقال إن ايميلوس بيير يعاني من حالة صحية سيئة للغاية نتيجة للمعاملة التي تعرض لها^(١١).

٨٩- وأفيد أيضا إلى أنه في يوم السبت ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، توفيت السيدة أندريه كلود في بروان، نتيجة للتعذيب الذي تعرضت له في مكتب رئيس قسم اسمه إدنر أوديد. وقيل إنها اعتقلت بدلا من زوجها لأسباب سياسية. ويقال إنه مختف منذ تسعة أشهر.

٩٠- وفقا لمعلومات تلقاها المقرر الخاص، توجهت مجموعة من الملحقين الملتهمين، في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢، إلى منزل الرئيس السابق للمجلس الانتخابي، المعتبر مناصرا لحزب MPP وللرئيس اريستيد، واتهموه بتأييد عودة الرئيس، وضربوه بالهراوات بشكل مبرح اضطره إلى دخول المستشفى.

٩١- وفي هينش، محافظة الوسط، ذهب ثمانية رجال من بينهم جندي مسلح، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، إلى منزل عضو نشط في "تي ليفليز" (Ti Legliz) (الكنيسة الصغيرة، وهي كنيسة مرتبطة باللاهوت التحريري وبالرئيس اريستيد). وأخرج من منزله وتعرض للضرب بالهراوات وكعوب البنادق.

ثم اقتيد في اتجاه النهر مع استمرار تعرضه للضرب المبرح، وقد تمكن في نهاية الأمر من إلقاء نفسه في النهر والهروب. وقد أدخل المستشفى بمساعدة البعثة، وهو في حالة خطيرة بعد أن فقد معظم أسنانه وأصيب بجروح مفتوحة في رأسه وأذنيه ومعدته (A/48/532/Add.1، الفقرة ٢١(ز)).

٩٢- وتشكل أعمال التعذيب والمعاقبة البدنية هذه انتهاكا للمادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٧ والفقرة ١ من المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والمادة ٢٥ من دستور هايتي.

هـ- انتهاك الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات

٩٣- واصلت السلطات العسكرية في هايتي القيام بانتهاكات لحقوق الإنسان بهدف منع الجماعات من ممارسة حقها في حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وقام أعضاء القوات المسلحة بفض المظاهرات السلمية التي نظمت تأييدا للرئيس أريستيد، غالبا بعنف، وكثيرا ما تعرض المشتركون للاعتقال ولسوء المعاملة.

٩٤- وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٢، في ذكرى اعتماد دستور عام ١٩٨٧، قيل إن مظاهرة سلمية قامت تأييدا للرئيس الدستوري قد قمعت بعنف في غونافيس، بمقاطعة أرتيبونتي. وقامت مظاهرات مماثلة في تلك المدينة في ٢١ نيسان/أبريل في مباني ليسيه فابري جيفرار، وفي ١١ أيار/مايو في الشوارع. ويقال إن الجنود قاموا أثناء هذه المظاهرات أو بعدها بهجمات على المتظاهرين أو المتفرجين (A/47/960 و Corr.1، الفقرة ١٤(ب)). ويقال إن أحد منظمي المظاهرة الأولى مختبئ ويقال إن أحد المتظاهرين في مظاهرة ٢١ نيسان/أبريل قد اعتقل وضرب ضربا مبرحا واحتجز لعدة أيام قبل أن يسمح للبعثة المدنية الدولية برؤيته. ويقال إنه قد أخذ إلى المحكمة وأفرج عنه في ١ أيار/مايو (١٢).

٩٥- وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، قيل إن أعضاء حركة فلاحى البابايا (MPP)، علقوا ملصقات تحمل صور الرئيس أريستيد على حيطان مدينة هينشي في مناسبة الذكرى العشرين لإنشاء حركة فلاحى البابايا. وفي ليلة ٢٨ إلى ٢٩ نيسان/أبريل في نحو الساعة الثانية صباحا، قيل إن عضوا في حركة فلاحى البابايا هو السيد هيلتون إيتيان قد اعتقل دون إذن رسمي في منزله على يد عصابة يقودها أفراد من قوات الأمن. وألقي القبض على ثلاثة على الأقل يقال إنهم أعضاء في حركة فلاحى البابايا في الليلة ذاتها. وتبعاً لما قالته قوات الأمن فإنهم قد اعتقلوا لقيامهم بمحاولة غير قانونية لتكوين جمعية بهدف الإخلال بالنظام العام. وأفرج عنهم بعد ذلك. ولكن يقال إن السيد إيتيان قد ضرب ضربا مبرحا لدى اعتقاله وأثناء احتجازه. ونتيجة لذلك كسر رسفه الأيسر وعانى من كدمات متعددة (A/47/960 و Corr.1، الفقرة ١٤(ه)).

٩٦- وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢، قيل إنه قد أُلقي القبض على جان بيير وفريتش جين، وهما عضوان في منظمة للشباب في ميرابيلس، بالهضبة الوسطى، أنهما عقدا اجتماعات للشباب. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢ في غرومولان في سكاووباس، قيل إن رئيس القسم قد اعتقل انتونين نويل وأنه تعرض لمعاملة سيئة للغاية لأنه نظم اجتماعا غير قانوني: مباراة في الدومينز. ويقال إنه يعاني من حالة صحية سيئة نتيجة للتعذيب الذي تعرض له. وفي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن عسكريين قد قمعوا مظاهرة قامت تأييدا للرئيس أريستيد في رابوتو. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قيل إنهم منعوا قيام تجمع في لوت بوكنال، وضربوا رجلا وجدوه ينتظر بدء المظاهرة ضربا مبرحا.

٩٧- وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، في إحياء ذكرى وفاة القديسة الراحلة لهاتي، نوتر دام دي بيريتيوال سيكور، قيل إنه قد تم عقد عدد من الاجتماعات في بورت-أو-برنس والمناطق المجاورة معظمها ذات طابع ديني. وفي نهاية القداس الذي أقيم في كنيسة نوتردام دي بيريتيوال سيكور في بورت-أو-برنس، قام عدد من الأشخاص بتوزيع ورفات ومنشورات مؤيدة للرئيس أريستيد. ويقال إن هذا أثار رد فعل عنيف لدى الجنود حول الكنيسة ومؤيديهم المدنيين؛ ويقال إن فتاة صغيرة أصيبت بطلق ناري في ساقها وأن عددا من الأشخاص، من بينهم رجل عجوز، قد تعرضوا لضرب مبرح، ويقال إن سبعة أشخاص قد اعتقلوا واقتيدوا إلى دائرة التحقيق لمكافحة العصابات حيث يقال إنهم ضربوا. ويقال إن أحدهم وهو نيكسون دي روزيه، منسق منظمة "بلاط فورم فورت سانت كلير" قد اضطر لدخول المستشفى على نحو عاجل نتيجة للتعذيب الذي تعرض له. ويقال إنه لم يسمح لأعضاء البعثة الدولية المدنية بزيارة المحتجزين بأوامر من السلطات العسكرية.

٩٨- وتبعا للمعلومات الواردة، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بعد أن فضت الشرطة مظاهرة قامت تأييدا للرئيس أريستيد في مدينة سولاي، قيل إن فاسنيل فرنسوا، وهو عضو في منبر منظمات الفلاحين في مدينة سولاي، قد أُلقي القبض عليه وضرب ضربا مبرحا على يد الشرطة ولم يكن قادرا على الوقوف واضطر إلى دخول المستشفى. وقيل أيضا إن صحفيا من راديو تروبيك إف إم ومصورا من "هايتي بروغريه" الأسبوعية كانا يغطيان مثول فاسنيل فرنسوا أمام محكمة الشرطة في ١ تموز/يوليه قد تعرضا لاعتداءات بدنية على يد الشرطة ومدنيين مسلحين وصودرت أجهزة التصوير منهما.

٩٩- وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، أُلقي القبض في زايريكو بصورة تعسفية على ١٢ شخصا، يقال إن معظمهم أعضاء في حركة فلاحية البابايا وذلك عقب مظاهرة قامت ضد عودة رئيس القسم. ويقال إن الأشخاص المعنيين قد اتهموا "بالاشتراك في مظاهرة غير مصرح بها بهدف الإخلال بالسلم"، واقتيدوا إلى الشكنات في هينشي حيث يقال إنهم ضربوا وتعرضوا لمعاملة شديدة القسوة.

١٠٠- وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، قيل إن خمسين جندياً قمعوا مظاهرة في بورت-أو-برنس قامت تأييداً للرئيس أريستيد، وألقوا القبض بصورة تعسفية على عدد من المشتركين وضربوهم.

١٠١- وهكذا فإن السلطات في هايتي تنتهك على نحو منتظم المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادتين ١٥ و١٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والمادة ٢ من دستور هايتي.

واو- انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

١٠٢- لقد عانت حرية الرأي والتعبير معاناة شديدة في هايتي منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، واستمر تعرض الصحفيين في الصحافة والإذاعة للتهديدات وأعمال المضايقة بهدف منعهم من أداء عملهم لا سيما عندما كانوا يغطون أحداثاً وقعت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان. وطبقاً لما ذكرته البعثة المدنية الدولية "تعرض الصحفيون في الإذاعة في وادي ارتيبونتي وفورت ليبيرتي ومارينوان لأعمال مضايقة وتهديدات أو احتجزوا على يد عناصر من القوات المسلحة أو أشخاص يعملون بأوامر منها، وتتبع السلطات استراتيجية تهدف إلى إسكات وسائل الإعلام في الأقاليم. وهناك عدة مناطق لا توجد فيها صحافة أو إذاعة تقريباً. وبعد مضي ٢٠ شهراً على الانقلاب وثلاثة أشهر على تعيين البعثة، لم يطرأ أي تحسن حقيقي على حرية التعبير في هذا القطاع. ولا يزال عدد كبير من محطات الإذاعة التي اضطرت إلى قطع برامجها بعد الانقلاب مغلقاً بينما أوقفت محطات أخرى أو فرضت قيوداً على إذاعة الأنباء. واضطر عدد ضخم من الصحفيين إلى التوقف عن العمل وأجبر عدد منهم على الاختفاء. ويتعرض باعة "Libete"، وهي صحيفة مؤيدة لأريستيد تصدر بالكرولية، لمضايقات بصورة منتظمة لا سيما في الأقاليم (A/47/960 و Corr.1، الفترتان ٢٠-٢١).

١٠٣- وتبعاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، احتجزت آرلت خوسيو، وهي صحفية في راديو سجنال إف إم ومراسلة لإذاعة صوت أمريكا يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ بينما كانت تغادر قداساً جنازياً في كاتدرائية في بورت-أو-برنس واقتيدت إلى دائرة التحقيق لمكافحة العصابات، حيث يقال إنها تعرضت لمعاملة سيئة واتهمت بأنها غنت أغنية هدامة أثناء القداس.

١٠٤- وفي ليلة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، قيل إن ثلاثة أشخاص من بينهم أرنيسست أوشن، وهو طالب يدرس القانون ومراسل لراديو تروبيك في سانت مارك، قد أُلقي القبض عليهم بصورة تعسفية وضربوا ضرباً مبرحاً واقتيدوا إلى الشكنات العسكرية في سانت مارك لأنهم قاموا بتوزيع منشورات مؤيدة للرئيس أريستيد. ويقال إنه قد أفرج عن أرنيسست أوشن في اليوم ذاته. وتبعاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، يبدو أن الاهتمام الذي أبداه عضو البعثة الدولية المدنية أسهم في الإفراج عنه.

١٠٥- وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قيل إن بيبير بول، وهو فلاح مقيم في الهضبة الوسطى، قد أُلقي القبض عليه على يد رئيس القسم في مالتفا لأنه أعرب عن ارتياحه لإعلان استقالة رئيس الوزراء مارك بيزين؛ ويقال إنه عذب تعذيباً شديداً قبل الإفراج عنه. وقيل أيضاً إن الصحفي موريس إيمانويل اضطر بعد أن كتب مقالة عن مظاهرة شعبية قامت في ليوغان في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى الاختباء هرباً من عمليات الانتقام والاضطهاد على يد العسكريين في ليوغان.

١٠٦- ويقال إن عدداً كبيراً من الأشخاص قد تعرضوا للمضايقة وسوء المعاملة وأجبروا على ترك منازلهم خوفاً من عمليات الانتقام ضدهم لقيامهم بتوزيع منشورات مؤيدة للرئيس أريستيد أو لأنهم كتبوا أو تظاهروا بشعارات أو كان في حوزتهم صور للرئيس أريستيد أو لأنهم استمعوا إلى إذاعات أجنبية.

١٠٧- وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ قيل إن عشرة أعضاء في منظمة للفلاحين في برودان تسمى تجمع الفلاحين (أعطيت الأسماء) قد أُلقي القبض عليهم وتعرضوا لمعاملة سيئة وسجنوا في سجن برودين بتهمة حيازة وثائق هدامة. وأفادت الأنباء أن الأشخاص قد تعرضوا للتعذيب وأُفرج عنهم بعد بضعة أيام بكفالة وقيل إن أعضاء آخرين في المنظمة ذاتها قد أُجبروا على مغادرة المنطقة.

١٠٨- وفي ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، في بورت-أو-برنس، بعد بضعة أيام من إعلان إدارة صحيفة "ليبيرتي" أنها تلقت تهديدات، قيل إن عدداً من بائعي الصحيفة الجوالين في الشوارع قد أُلقي القبض عليهم وضربوا واحتجزوا في دائرة التحقيق لمكافحة العصابات لعدة ساعات (أعطيت أربعة أسماء). وقيل أيضاً إن باعة الصحيفة الجوالين قد احتجزوا وتعرضوا لمعاملة سيئة على يد قوات الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٢.

١٠٩- وفي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قيل إنه تم استدعاء صحفي من راديو متروبول إلى مقر الشرطة بعد أن أذاع معلومات عن المفاوضات الجارية في جزيرة غفرنرز.

١١٠- وتنافي هذه الأعمال المعايير الدولية وتشكل انتهاكا للمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ١٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والمادة ٢٨ من دستور هايتي.

رابعاً- العناصر الرئيسية في العملية السياسية في هايتي

١١١- اتسمت الأزمة السياسية في هايتي منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بمجموعة معقدة من العوامل والمصالح وبوجود العديد من العناصر الداخلية والخارجية، التي تمارس نشاطا كبيرا فيها. في الواقع، أن هذه العناصر كثيرة في عددها، فإن العنصرين الداخليين الرئيسيين في أزمة هايتي في الواقع هما العسكريون والمتحالفون معهم من ناحية وأريستيد وأنصاره من ناحية أخرى. وفي حكومة الأمر الواقع، ظلت السلطة الحقيقية والنهائية في اتخاذ القرار طوال الأزمة تكمن في أيدي العسكريين، حتى وإن كانوا يحاولون دائما الظهور بمظهر قطاع غير ميسس ولم يتولوا المسؤولية إلا في بعض الحالات فقط. والمناقشات الوحيدة التي أجريت في الفترة التي مضت منذ الانقلاب والتي أسفرت عن نتيجة ملموسة نسبيا إلى حد ما، كانت المناقشات التي حضرها العسكريون مباشرة، مثل المناقشات التي أجريت مؤخرا في جزيرة غفرنرز، نيويورك.

١١٢- وتفسر العناصر الداخلية المختلفة الحالة وتعرضها بصور متباينة: وعلى سبيل المثال، يتهم العسكريون وحلفاؤهم أريستيد وحكومته بانتهاك حقوق الإنسان والتعامل وتجاهل وجود أفرع أخرى في الحكومة؛ ولتبرير "ضرورة قيام كومة قوية" يحتجون بالمشاكل الثقافية والهيكلية التي يفترض أن ممارسة الديمقراطية تتضمنها ويلوحون بالرايات الوطنية ويطلقون على أنفسهم ألقاب أبطال الدفاع عن السيادة، ويؤكدون يوما بعد الآخر أن المجتمع الدولي زاد المعاناة الكبيرة التي يعاني منها شعب هايتي من الخارج نتيجة تطبيق التدابير التقييدية. أما من جانب أريستيد وأتباعه، فهم يزعمون عدم شرعية حكومة الأمر الواقع، واستمرار الانتهاكات الخطيرة والمتواصلة لحقوق الإنسان منذ الانقلاب، وشل جميع البرامج الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية، وتجاهل الإرادة الشعبية وافقار شعب هايتي وتدهوره تدريجيا.

١١٣- أما العناصر الخارجية فتبرر، من جانبها، وجودها أو تصرفات في الأزمة على أساس التزاماتها بالدفاع عن حقوق الإنسان، والمشاكل التي تواجهها نتيجة الهدرة السرية، والالتزامات الدولية بالدفاع عن الديمقراطية، مثل تطبيق القرار AG/RES.1080 للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، أو القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن أو الاجتماع الخاص لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية، وما إلى ذلك. وتتراوح الوسائل التي تستخدمها هذه العناصر الخارجية ما بين مجرد فرض جزاءات اقتصادية لا تنفذ إلى الحظر وغيره من التدابير الفعالة نسبيا، وما بين إصدار بيانات رسمية وتوقيع اتفاقات رسمية وصحيحة نسبيا، وما بين تجاهل أو إنكار ما هو واضح والاعتراف ببعض الأكاذيب، وما بين التهديد باستخدام القوة والإفراط في ذلك.

ألف- العناصر الداخلية الرئيسية

١- العسكريون وعملاتهم

١١٤- يؤدي العسكريون دورا غالبا في السياسة في هايتي. أولا، فقد ظلوا يمسكون بزمام السلطة مباشرة لفترة طويلة من تاريخ البلد؛ وشاطروا دائما تحت دوفالييه وظيفه الأوصياء على استقرار النظام مع الـ "تنتون ماكوت"، وأصبحوا مؤخرا يتصرفون علنا، فينحون الحكومات أو ينصبونها. وقد ظل العسكريون دائما القوة الحقيقية خلف الستار، وإن لم يظهروا على أنهم يمارسونها مباشرة إلا في مناسبات قليلة. وحليفهم التقليدي هو البرغوازية الوطنية، التي يرتبطون بها بسبب أصولهم الاجتماعية وبمصالح اقتصادية وسياسية. وقد وطدوا سلطتهم ليس فقط على أساس احتكار السلاح وإنما أيضا على أساس عناصر مميزة عديدة لهيكل البلد والعملية السياسية فيه: عدم وجود زعامة مدنية شرعية وموثوقة؛ ضعف التنظيمات السياسية الحزبية؛ مواصلة وجود المؤسسة القديمة لرؤساء الأقسام، الذين يعتمدون على العسكريين وهم مسؤولون أمامهم ويحترمونهم؛ وبسبب جمعهم في أيديهم بين المهام العسكرية والشرطة وحراسة السجون؛ وقدرتهم على ممارسة القمع والافلات من مغبة أعمالهم؛ وامتيازاتهم، المقررة بالقانون أو المسموح بها في الممارسة؛ والثروات التي تراكمت لديهم من التجارة غير المشروعة والتهرب والجمارك وحتى الضرائب في المطارات. ومن أجل ضرب مثال لتوضيح سلطتهم السياسية الهائلة تجدر ملاحظة أن العسكريين ظلوا في السنوات السبع الأخيرة فقط الأطراف الرئيسية في الأحداث السياسية ذات الآثار الهامة بعيدة المدى: أطاحوا بدوفالييه في عام ١٩٨٦؛ وعرقلوا عن طريق القمع والعنف إجراء الانتخابات في عام ١٩٨٧؛ وسعوا إلى اضمحاء الشرعية على سيطرتهم عن طريق الانتخابات التي تنصلوا من المسؤولية عنها بعد ذلك، وأطاحوا بانقلاب قصر أولا مانيفات ثم أطيح بخليفته اللواء نامني في عام ١٩٨٨؛ ونصبوا في السلطة اللواء افريل ثم أرسلوه إلى المنفى؛ وقد تعرضوا لضغط دولي قوي أدى إلى قبولهم حكومة السيدة تويو في عام ١٩٩٠. ثم سعوا مرة أخرى إلى عقد تحالفات مدنية في العملية الانتخابية التي أجريت في أواخر عام ١٩٩٠؛ وقد أدت النتيجة غير المتوقعة لتلك الانتخابات، والتي تمخضت عن انتصار أريستيد، إلى قيامهم مرة أخرى بتعطيل عملية التطور السياسي عن طريق انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين، ظلوا يمارسون السلطة بشكل مطلق، حتى وإن كانوا قد قاموا لفترة طويلة نسبية حين ذاك بتقليد مدنيين وظيفتي رئيس الجمهورية والوزير الأول، فقد مارسا مهام هاتين الوظيفتين في الظاهر فقط، وقد ظهرت مؤخرا بوادر تنم عن قوة العسكريين: فرضوا مارك بازان بوصفه رئيس الوزراء؛ وبعد ذلك بعام لم يقبلوا إجراء تغييرات في وزارته واضطر بازان إلى التخلي عن منصبه. ومنذ تنحي بازان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ لم يعين أي رئيس ظاهر آخر للحكومة، وبدأ العسكريون عندئذ توجيه الأمور دون وسطاء. وهناك حدث آخر يكشف عن القوة السياسية للعسكريين وهو أنه لم يتسن سوى قرب نهاية المفاوضات، عندما اشترك فيها اللواء سدراس مباشرة ووقع اتفاق جزيرة غفرنرز، ظهور أي بادرة تتلمس مخرجا

من الأزمة السياسية في هايتي. وفي وقت لاحق، وبعد إنكار سدراس والطغمة العسكرية الهايتية للالتزامات المعقودة بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز، اشتدت مجددا الأزمة السياسية. وحتى كتابة هذا التقرير النهائي، لم تكن قد قدمت بعد مقترحات جديدة للتغلب على الأزمة التي نشأت منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

١١٥- ويبلغ عدد أفراد القوات المسلحة لهايتي ما يقرب من ٧٠٠٠ فرد، تتمركز الأغلبية العظمى منهم في بورت-أو-برنس، ويضطلع أكثر من ٥٠٠٠ فرد منهم بأعمال شرطة أساسا. وفي واقع الأمر فهذه القوة قوة شرطة وليست قوة شرطة عسكرية بالمعنى الفني لذلك. ويمكن القول إنها تشكل جهاز قمع هائل يحصل على الدعم السوقي والمعونة وتواطؤ مجموعة من العناصر المدنية التي تعمل تحت إمرتهم: التنتون ماكوت، ورؤساء الأقسام، ومعاونوهم وحرسهم المسلحون والملحقون والعصابات المسلحة التي تسمى "زنغلاندوس"، وما إلى ذلك. وهذه الجماعات أو العصابات تعمل بتوجيه من العسكريين، وهم يقومون بتسليحها وحمايتها وهي تعمل بحصانة مطلقة من العقاب. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، عندما قرر العسكريون تجاهل اتفاق جزيرة غفرنرز ومنع عودة الرئيس أريستيد والتشدد في أعمال القمع، عملت هذه الجماعات شبه العسكرية بشكل علني مرتكبة جميع أنواع الجرائم والانتهاكات، فأصبح البلد أرضا تحتلها العصابات الاجرامية (تونتون ماكوت "tonton macoutes"، والملحقون "attachés"، والزنغلاندوس "zenglendos")، فأخذت تزرع الرعب، وتستخدم مركبات يوفرها لها العسكريون، وتعمل بحصانة مطلقة من العقاب. ويمكن لأي مواطن، في أي وقت، وفي أي مكان في هايتي، ودون أي سبب أو تفسير، أن يُقتل، أو يحتجز، أو يضرب، أو يعذب، أو يختفي.

١١٦- وفي هيكلها التنظيمي النظري، تشكل القيادة العسكرية للقوات المسلحة لهايتي كيانا جماعيا تتقاسم فيه المسؤوليات؛ لكن الأوامر والتعليمات تأتي في الواقع من ضباط محددين يمارسون قيادتهم ولديهم القوة الحقيقية. وهكذا على سبيل المثال لا يوجد شك في أنه طوال الأزمة التي نشأت منذ الاطاحة بحكومة أريستيد، كانت الأوامر والتعليمات تصدر أساسا عن رئيسين عسكريين- شرطييين هما: اللواء راؤول سدراس، القائد الأعلى للقوات المسلحة لهايتي؛ والعقيد ميشيل فرانسوا، رئيس القيادة العسكرية لبورت-أو-برنس وهو في الوقت نفسه رئيس شرطتها. ويتفق المراقبون والمحللون لعملية هايتي على تأكيد عدم وجود إجماع في الآراء أو المواقف بين القادة العسكريين وعلى أنه يوجد في أوساط كبار الضباط صراع خفي على السلطة.

١١٧- وينص دستور هايتي على أن القوات المسلحة والشرطة مؤسستان منفصلتان من حيث تركيبهما وقيادتهما وأفرادهما وكذلك فيما يتعلق بمهمتهما في المجتمع وقد وضع بالفعل مشروع قانون يطور هذا المعيار الدستوري للفصل في المهام وقدم بالفعل إلى مجلس الشيوخ كي ينظر فيه أثناء حكم الرئيس أريستيد، إلا أن الاطاحة به أجلت مناقشته والموافقة عليه.

١١٨- وهناك نقطة في اتفاق جزيرة غفرنرز وأيضاً في ميثاق نيويورك تشير إلى الفصل بين الشرطة والقوات المسلحة، كما يشكل برنامج تحديث القوات المسلحة لهايتي موضوعاً ذا أولوية في العهد، ولكن، كما هو معلوم، لم يكن بالإمكان تنفيذ أي شيء من هذا بسبب تجاهل العسكريين للاتفاقات.

١١٩- وتجدر ملاحظة أنه، وفقاً للمادتين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٤ من دستور هايتي، يختار القائد الأعلى للقوات المسلحة من بين الضباط العاملين برتبة لواء وتمتد ولايته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وقد عين الرئيس أريستيد اللواء سدارس في منصبه في آذار/مارس ١٩٩١، ليحل محل اللواء أبراهامز، وإن لم يكن مجلس الشيوخ قد صدق على هذا التعيين إلا بعد الانقلاب. بيد أن اتفاق جزيرة غفرنرز يتوخى منحية اللواء راؤول سدارس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة لهايتي. كما يتوخى تخلي العقيد ميشيل فرانسوا عن منصب رئيس الشرطة الذي يتولاه. وسيشكل اختيار أريستيد للشخصين اللذين سوف يحتلان هذين المنصبين أحد المسائل الأساسية والأكثر حساسية التي تواجه ما كان يؤمل، حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، في أن تكون بداية حكومته للوحدة الوطنية.

١٢٠- ولو نفذت بنود اتفاق جزيرة غفرنرز، ولا سيما الفصل بين وظائف الشرطة والجيش، وعصرنة القوات المسلحة، وإزالة الجماعات شبه العسكرية لا في القانون وحسب بل أيضاً في الممارسات، لكان تم التوصل إلى تعديلات أساسية في السياسة الهايتية. وفي الميثاق الذي وقع في نيويورك في ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٢ بين اللجنة الرئاسية والأحزاب السياسية، تم الاتفاق على وضع قانون يهدف إلى حظر الجماعات شبه العسكرية. ولكن، كما هو معلوم، عندما كان ينتظر، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، تنحي الجنرال راؤول سيدراس عن القيادة العامة للقوات المسلحة في هايتي، وإبعاد ميشيل فرانسوا، رئيس شرطة بورت أو برنس، إلى الخارج، تغيرت الأوضاع فجأة، ولا تزال القوات المسلحة الهايتية تحتفظ بكامل السلطة.

٢- الرئيس أريستيد ومناصروه

١٢١- كان أريستيد ظاهرة سياسية في عام ١٩٩٠. وقد احتل المرتبة الأولى في سباق التنافس على الرئاسة رغم أنه كان آخر مرشح يدخل حلبة السباق. وقد هزم الأحزاب التقليدية عن طريق حركة متجانسة تسمى لافالاس (الانهيار الجليدي). استطاعت في غضون فترة قصيرة جدا تعبئة الجماهير إلى حد لم يسبق له مثيل في تاريخ هايتي. وقد تولى السلطة بلا برنامج محدد أو فريق إداري، مما أثار دهشة الجميع، بما في ذلك ربما دهشته هو نفسه ودهشه مناصريه. وقد كانت تجربته الاجتماعية حتى ذلك الحين تتمثل في أنه قس لكنيسة شعبية في أبرشيته، وأحد الفعاليات الذين يحتجون على الظلم، وكمؤسس ومنظم لبرنامج ممتاز لمساعدة الأطفال في الأحياء الفقيرة في بورت-أو-برنس في بيوت "العائلة، هي الحياة". وهو متحدث جماهيري ذو جاذبية، إلا أنه هادئ ومتحفظ في حياته الخاصة، وقد استطاع هذا الرجل حلو الحديث والمثقف جدا أن يستحوذ على قلوب الأغلبية العظمى من الهايتيين، لا سيما أشدهم فقرا في جميع أقاليم البلد. وقد جاء الحب والموثوقية التي بثها فيما بين أفراد الشعب أيضا نتيجة كفاح لا يكل ضد "الماكوتية"، أي ظلم وقسوة النظام القمعي الذي خلفه دوفالبيه، والذي كانت أشد جماعات المجتمع فقرا هي ضحاياها المباشرة واليومية وهم: سكان الريف وسكان الأحياء الحضرية الفقيرة. وقد حصل أريستيد على ٦٧ في المائة من الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٠، وهي أعلى نتيجة في تاريخ هايتي، وقد حافظ على هذه الشعبية الهائلة طوال أكثر من عامين من النفي، رغم حملة التشهير به التي شنتها حكومة الأمر الواقع وغيرها من الجماعات ذات المصالح. وقد قامت القوات المسلحة بانتظام، طوال فترة نفيه، باضطهاد وضرب بل وقتل الأشخاص الذين يوجد أنهم يناصرون أريستيد أو حتى يوجد أنه لديهم صور له. إلا أن الشعب في الديار والأحياء الفقيرة ما زال يتحدى هذا الخطر والعقوبة بعرض صور "تتيد" (كما يطلق عليه شعبيا) بأعداد متزايدة. بل وعندما زار المقرر الخاص هايتي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٢، بعد توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز، كان احتياز وعرض صورة أريستيد في المنزل الشخصي ما زال "جريمة". ولم تقم القوات المسلحة فحسب باعتقال وضرب أي شخص يعلق هذه الصور على الحوائط أو الأعمدة، وإنما كانت ترغب الشخص أيضا على انزالها وأكلها.

١٢٢- ولم تبدأ حركة لافالاس كحزب وإنما كموجة عارمة حملت معها كل الناس: الأغنياء والطبقة الوسطى وفقراء الريف والحضر؛ والمتحررون والديمقراطيون الاجتماعيون والشيوعيون والمستقلون؛ والكاثوليك والبروتستانت وممارسو الفودو وأتباع كل دين وطائفة، بما في ذلك بالطبع، بالأخص، قساوسة الكنائس الشعبية وجحافل أتباعهم. فضلا عن الفعاليات الاجتماعية التي ليس لديها أي التزام أيديولوجي أو ديني. وقد قامت منذ البداية تقريبا باستثارة الشعب وتحفيزه وبث الأمل فيه. ولم تقم في هايتي من قبل حركة شعبية عريضة النطاق وعميقة الأثر من هذا القبيل.

١٢٣- وقد خلق انتصار الرئيس أريستيد في الانتخابات على الفور جبهة عريضة من المعارضة، تتكون من الزعماء السياسيين التقليديين وتنظيماتهم وأحزابهم السياسية الضعيفة، للرد على ظهور ظاهرة انتخابية أدت إلى زيادة تضاولهم واضمحلال نفوذهم السياسي والقوات المسلحة، الحلفاء التقليديين لحكومة القلة والسلطة الحقيقية، التي شعرت بأنها مهددة بصورة خاصة عندما أجرى أريستيد عدداً من التغييرات الرئيسية في القيادة العليا عند بدء توليه السلطة؛ والبرجوازية؛ التي خافت من العمل الشعبي نظراً لعدم وجود أي برنامج واضح للحكومة وأي هياكل أو تنظيمات للجماهير تعارض أريستيد وتدعو إلى تلبية الاحتياجات الأساسية؛ و"التوتون ماكوت" سابقاً، الذين ارتأوا أن سلامتهم البدنية معرضة للتهديد؛ وأعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب الذين شكلوا معاً أغلبية في مجلسي البرلمان وتمردوا ضد بعض المواقف التي اتخذها أريستيد، الذي لم يتقيد دائماً بالمبادئ القانونية التي تحكم العلاقات بين الرئيس والبرلمان؛ وأخيراً الكهنوت، الذين ارتأوا أن سلطة قساوسة الكنيسة الشعبية والانتفاضات الشعبية، مثل الانتفاضات التي وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، تهددهم.

١٢٤- وقد شكل الرئيس أريستيد حكومة تتألف من أشخاص لم تكن معارفهم وخبراتهم الإدارية والسياسية أكثر من معارفه وخبراته هو. وقد استبعد المخاطر التي ينطوي عليها ذلك أو عجز عن أن يدركها ولم يبذل أي محاولة لاقامة علاقات طيبة مستقرة مع مصادر القوة المعادية. وارتكب أخطاء سياسية خطيرة قدمت حافزاً إضافياً لانشاء جبهة معارضة قوية في بلد ليست لديه أي خبرة في مجال السياسة الديمقراطية. ومن المرجح أن الانتفاضات الشعبية التي أحبطت انقلاب لافونتان في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أقنعت أريستيد بأن دعم الجماهير كاف في حد ذاته لكفالة الاستقرار وحماية حكومته. وستثبت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أنه كان مخطئاً.

١٢٥- ويتفق المحللون على أن أريستيد قد تعلم الكثير في هذين العامين الذي أمضاهما في المنفى وفي إجراء مفاوضات سياسية. فهو قادر الآن على السيطرة على مؤيديه الأكثر راديكالية. ويكشف برنامجه الجديد والأساليب التي يتحدث بها ومواقفه ومن اختارهم لتشكيل حكومة المصالحة الوطنية، النقاب عن سياسي بمقدوره أن يتمشى مع الظروف الصعبة التي سيتعين عليه مواجهتها أثناء بقية فترة حكمه والتكيف مع قواعد اللعبة الديمقراطية.

٢- البرلمان والأحزاب السياسية

١٢٦- في هايتي، لم يمكن أن تنشأ أحزاب سياسية أو أن تعمل بحرية حتى الإطاحة بنظام حكم دوفالييه في عام ١٩٨٦. وقد ازدادت ضعفاً لأن العديد من زعماء الأحزاب في ذلك الوقت قد تعاونوا مع حكومة دوفالييه في وقت ما من حياتهم. وقد أدت المواجهات، بين الزعماء وأحزابهم أثناء سنوات الانتقال من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠، في نهاية المطاف إلى النيل من بعض الأحزاب، وأدت إلى تأسيس

أحزاب أخرى، وإنشاء ائتلافات غريبة، وبصورة عامة، أفضت إلى زيادة حالة الضعف. وقد ساهم هذا كله في النصر المدوي الذي حققه جان-برتراند أريستيد وحركة لافالاس التابعة له في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ومع هذا، أيدت بعض الأحزاب التي شكلت مؤخرا، مثل الجبهة الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية وكوناكوم، أريستيد أثناء الانتخابات، وبينما كان يتولى مهام منصبه وما بعد ذلك، طوال كل ما حدث في هايتي بعد الانقلاب.

١٢٧- وقد قامت بعض الأحزاب السياسية والعديد من أعضاء البرلمان بدور غير عادي في الأزمة، حيث شكلوا ائتلافا تكتيكيا مع العسكريين أصبح عقبة "قانونية" أمام عودة أريستيد. وفي الأيام التي أعقبت الانقلاب، عينوا "الرئيس" نيريت و"رئيس الوزراء" هونورا لغرض واضح هو إضفاء الشرعية على إجراءات العسكريين. وأثناء محادثات كارتاخنة، رفضوا الاعتراف بأريستيد رئيسا للجمهورية. وقاموا بتخريب تنفيذ بروتوكولات واشنطن وعينوا مارك بازان رئيسا للوزراء بموافقة العسكريين وعارضوا بشدة المفاوضات التي توسطت فيها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة والمبعوث الخاص دانتي كابوتو. وقد اغتنموا كل فرصة لإعلان أنهم لا يريدون عودة أريستيد.

١٢٨- ويلزم ميثاق نيويورك، الموقع في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ بعد اتفاق جزيرة غرغررز، الأحزاب على تعديل هذا الموقف والاعتراف بأريستيد، والبدء في هدنة سياسية، واعتماد بضعة قوانين في البرلمان، ومنها قانون الفصل بين الشرطة والقوات المسلحة. ولم يقم البرلمان الهايتي بأي شيء من هذا القبيل.

٤- الكنيسة الكاثوليكية

١٢٩- هايتي بلد متدين تدينا شديدا. وقد قامت الكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة بدور رئيسي في تطور الشعب الهايتي. وكانت عاملا حاسما في الكفاح من أجل التحرير الذي تكلل بإعلان الاستقلال في عام ١٨٠٤، وظلت تمارس نفوذا كبيرا طوال تاريخ الجمهورية. وفي العقود الأخيرة، نشأت، في ظل نظم حكم أسرة دوفالييه (١٩٥٧-١٩٨٦)، علاقة جديدة بين الكنيسة الكاثوليكية والحكومة. فقد استعمل فرانسوا دوفالييه رجال الدين الهايتيين لدعم أنشطته السياسية، وتوطيد أركان نظام حكمه وحماية مصالحه. وبعد سقوط جان-كلود دوفالييه في شباط/فبراير ١٩٨٦، اتخذت الكنيسة الكاثوليكية سياسة توخي الحرص وعدم التدخل بصورة سافرة في السياسة. ومنذ ذلك الحين، ظل يشغلها الحفاظ على وحدتها، التي تتعرض على الدوام للتهديد من جراء الأنشطة الاجتماعية والسياسية المكثفة التي يمارسها أنصار المذاهب الدينية التحررية وزعماء الكنيسة الشعبية. وفي حين أن كهنوت الكنيسة طالب في الواقع، عن طريق المؤتمر الاسقفي الهايتي، بزيادة مشاركة الدولة في الحياة الاجتماعية، فقد ظل بعيدا نسبيا عن الأزمة السياسية وعواقبها أثناء الحكومات التي أعقبت سقوط دوفالييه حتى انتخابات عام ١٩٩٠، وعقب حرق الكاتدرائية ومقر سكن نونسو في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، والحوادث العنيفة التي

عزيزت في ذلك الوقت إلى أنصار أريستيد، والعديد من الخلافات العلنية مع الحكومة، اعتمدت الكنيسة الكاثوليكية موقف المعارضة السافرة، فضلا عن توخي الحذر والدفاع عن النفس في مواجهة تهديدات حقيقية ومفترضة والمصاعب الأخرى التي واجهتها.

١٢٠- وتختلف وجهات النظر والمواقف داخل الكهنوت الكنسي نفسه فيما يتعلق بالحكومة التي نشأت عن الانقلاب العسكري في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أنه يبدو أن أحد الأجنحة سلمي نسبيا بل وراض فيما يتعلق بحكومة الأمر الواقع، ندد جناح آخر به وعارضه بنشاط. ويقود أسقف مدينة جيريمي الهايتية، المونسنيور ويلي روميلوس، المعارضة العلنية والأكيدة للحكومة العسكرية داخل الكهنوت الكاثوليكي. ويجدر ذكر أن غوغاء، يبدو أن العسكريين قد أرسلوهم لخلق اضطرابات، كانوا قد قاموا بضرب المونسنيور روميلوس في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. وقد وقع هذا الحادث عندما كان يهم الأسقف بالانتهاء من المساعدة في فض المشتركين في قدام أقيم في الكاتدرائية في ذكرى ضحايا تحطم العبارة "نيتيون" الذي تحول إلى مظاهرة مؤيدة لأريستيد.

١٢١- وهناك حقيقة لها مدلول كبير فيما يتعلق بموقف الكنيسة تجاه حكومة الأمر الواقع وهي أن الفاتيكان، هو الدولة الوحيدة منذ الانقلاب العسكري التي تعترف بالحكومة العسكرية وتقيم علاقات دبلوماسية لم تقطع معها. وعلاوة على ذلك، وجه المؤتمر الأسقفي الهايتي، على عكس الاساقفة الذين يؤيدون أريستيد، انتقادات شديدة للجزءات التي فرضها المجتمع الدولي على حكومة الأمر الواقع. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ندد المؤتمر بالحظر التجاري الذي تفرضه منظمة الدول الأمريكية بوصفه "غير إنساني ويؤدي إلى كوارث" وندد أيضا بإمكانية اتخاذ إجراء عسكري.

١٢٢- والكنيسة الشعبية ظاهرة تشمل الأمة بأكملها. بيد أن الكهنوت يحتفظ بممثليه وسلطته، ولهذا السبب، سيؤثر الدور الذي تقوم به الكنيسة الكاثوليكية والموقف الذي تتخذه في الأشهر القادمة، بمجرد استعادة الحكومة الشرعية للرئيس أريستيد، مع العلاقات التي تتطور بين الحكومة والكهنوت. تأثيرا هاما في عملية الإنعاش. وعلى الرغم من أن كهنوت الكنيسة لم يتدخل بصورة مباشرة في المحادثات لحل الأزمة ولم يعقد حتى تاريخه أي التزام فيما يتعلق بدوره في العملية الانتقالية، يعقد الأمل على أن الكهنوت سيستخدم نفوذه لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وعودة الحياة الديمقراطية إلى طبيعتها. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على تحقيق التغييرات المؤسسية المراقبة.

١٢٣- ونظرا لتجاهل اتفاقات جزيرة غرغررز، وتجدد العنف والقمع في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اعتمدت الكنيسة الكاثوليكية موقفا أكثر انتقادا للنظام العسكري الهايتي.

٥- الطبقة المتوسطة الهايتية

١٢٤- تتألف الفئة التي يمكن تسميتها بالبورجوازية الهايتية من أقلية من السكان، تتمتع رغما عن ذلك بالقوة الاقتصادية وتسيطر على تجارة الاستيراد والتصدير، وزراعة الملكيات الكبيرة، والصناعة الوليدة في البلد، وقطاع الخدمات. وتتوفر القدرة لبعض أفراد هذه الفئة على إرسال أبنائهم للدراسة في الجامعات الأجنبية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبذا جعلوا من أنفسهم بلا جدال نوعا من النخبة الاجتماعية بل والثقافية. وفي بلد كهذا يتصف بشدة الفقر وغيبة التدريب المهني، فإن هذه الفئة الاجتماعية فئة متميزة حقا. ومن المؤسف أنها لم تعمل بصفة مستقلة على تعزيز الديمقراطية في الحياة السياسية ولكنها ظلت دائما متحالفة تحالفا وثيقا مع الحكام الدكتاتوريين ومع العسكريين أكثر من تحالفها مع الشعب. ومن ثم أصبحت هذه الفئة قطاعا اجتماعيا يعتمد على القوات المسلحة، تستغرقه أساسا شؤونها الخاصة ويحرص على الحفاظ على الامتيازات التي يتمتع بها. وحدث في بعض الأحيان أن الصعوبات الاقتصادية التي تجابه الحكومة بصفة متكررة أدت بهذه الطبقة المتوسطة إلى أن تدفع مرتبات الشرطة والقوات المسلحة، مما جعلها نوعا من "الحرس البريتوري". وحينما كان أريستيد في السلطة، عارضه معظم أفراد الطبقة المتوسطة معارضة قوية، ورأى بعض المحللين أن الطبقة المتوسطة، أو نسبة كبيرة منها على الأقل، كانت عاملا حاسما في الاطاحة بالحكومة الدستورية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ولعلها رأت في النور الانتخابي ثم في حكومة أريستيد تحديا لامتيازاتها التقليدية بل وتهديدا لها.

١٢٥- بيد أن البورجوازية هي الأخرى بمرور الوقت ضحية للأزمة السياسية الهايتية التي أعقبت الانقلاب. فقد جاءت تلك الأزمة أولا بالحظر ثم بالحصار، مع منع التجارة والاستثمار الأجنبي وتعليق برامج المعونة والتعاون، وتضاعف ذلك بفعل التوترات السياسية والعنف وانعدام التيقن الذي ساد في ظل حكومة الأمر الواقع، وكانت مؤدى هذا كله أن أصبح الخطر والعسر يكتنفان أنشطة هذه الفئة ومصالحها. وهذا هو السبب الذي جعل الطبقة المتوسطة الهايتية تصبح هي الأخرى في نهاية المطاف مهتمة بحل تلك الأزمة السياسية، التي ساعدت هي على إيجادها. بيد أنه لا بد من القول بأن هذه الفئة ظلت حتى اللحظة الأخيرة تقاوم التوصل إلى تسوية سياسية. وبقيت الطبقة المتوسطة متخوفة دوما من العودة المحتملة لأريستيد كرئيس وزعيم قادر على فرض إرادته، بل وقادر أيضا على فرض السياسات عن طريق استنهاض أتباعه لأبراز التأييد الشعبي لها. ولم تبدأ الطبقة المتوسطة تغيير موقفها ثم تقبل في نهاية المطاف بإعادة الديمقراطية إلا حينما وصلت المفاوضات إلى نقطة معينة، ولكنها ظلت دائما تشترط لذلك أن يصبح أريستيد "ضعيفا" و"محيدا" يتعاون مع البورجوازية وغيرها من الفئات ذات المصالح في البلد لتنفيذ برنامج معتدل دون إجراء أية تغييرات سياسية أخرى. وهذا التغيير في الموقف اتضح في اجتماع أريستيد في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ميامي مع نخبة ممثلة لرجال الأعمال، كان كثير منهم قد شجع الانقلاب بل وموله. وفي تلك المناسبة، اتفق رجال الأعمال الهايتيون

وأريستيد على التواعد الجديدة التي ستتبع حين تسترجع الديمقراطية ويعود الرئيس. وعلاوة على ذلك، أوضحت الطبقة المتوسطة طوال المفاوضات أنها تريد أن يمنح العفو للضباط العسكريين الذين اشتركوا في الانقلاب العسكري وأن تحتفظ القوات المسلحة بتحكمها الطويل الأمد في مقاليد القوة. وكان الاعتقاد السائد لدى الطبقة المتوسطة، ولا يزال سائداً على الأرجح، هو أن أي إضعاف محتمل أو متصور للجيش سيخل بميزان القوى ويهدد من ثم بإغراق البلد في الفوضى والعنف على نطاق واسع.

١٢٦- وفسر إقدام أريستيد، في آب/أغسطس ١٩٩٢، على تعيين روبير مالفال رئيساً للوزراء، وقبوله من جانب القطاعات الاقتصادية والقوات المسلحة، إنه بمثابة التوصل إلى تفاهم بين الرئيس والطبقة المتوسطة الهايتية. ولكن الصعوبات اللاحقة التي واجهها مالفال لتشكيل حكومته جاءت تبين أن القوات المسلحة لا تثق بأن القطاعات الاقتصادية يمكن أن يكون لها صوتها الخاص بحيث يمكن الاستماع إليه في نظام يرأسه أريستيد. وعلى الأقل، وضعت الطغمة العسكرية الهايتية اعتراضاً على شخص أريستيد، أيما كان الذين سيحكم معهم، وأيما كانت طريقة حكمه.

باء- الجهات الأجنبية المشاركة

١- منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة

١٢٧- اضطلعت منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بدور مهم في الحياة السياسية الهايتية.

١٢٨- ففي بداية الأمر، كان ممثلو منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة حاضرين بصفة مراقبين خلال التصويت الذي أدى إلى انتخاب جان-برتراند أريستيد رئيساً لجمهورية هايتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وبعد ذلك، اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في دورتها العادية الحادية والعشرين المعقودة في سانتياغو في شيلي في حزيران/يونيه ١٩٩١، بناءً على المبادئ المنصوص عليها في ميثاقها وفي "التزام سانتياغو بالديمقراطية وتجديد منظومة الدول الأمريكية"، القرار AG/RES.1080 (XXI-0/91) المعنون "الديمقراطية التمثيلية"، الذي أوعزت فيه إلى أمينها العام أن يدعو فوراً إلى عقد اجتماع للمجلس الدائم في حالة وقوع أي أحداث تؤدي إلى الانقطاع المفاجئ أو غير العادي في العملية المؤسسية السياسية الديمقراطية أو في الممارسة المشروعة للسلطة من جانب حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية في أي من الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك لكي يتم في إطار الميثاق دراسة الحالة واتخاذ قرار بشأن الدعوة إلى عقد اجتماع مخصص لوزراء الخارجية أو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة وتوجيه تلك الدعوة، وهو ما يجب أن يتم كله في غضون عشرة أيام".

١٣٩- ومنذ الإطاحة بحكومة الرئيس أريستيد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أبتت منظمة الدول الأمريكية الحالة في هايتي قيد الاستعراض وأولتها الأولوية. ذلك أن الانقلاب العسكري ضد حكومة أريستيد قد عطل التقدم صوب إشاعة الديمقراطية في المنطقة ومثل تحدياً لكل من "التزام سانتياغو" والقرار AG/RES.1080 (XXI-0/91).

١٤٠- ومنذ خروج أريستيد، اتخذت منظمة الدول الأمريكية، في جملة تدابير، الخطوات التالية فيما يتصل بالآزمة الهايتية. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أي اليوم الذي أعقب الانقلاب، اتخذ المجلس الدائم القرار CP/RES.567 (870/91)، المعنون "تقديم الدعم إلى الحكومة الديمقراطية لهايتي"، الذي أدان فيه الانقلاب، وكرر التأكيد على أحكام "التزام سانتياغو" وأكد مجدداً تضامنه مع شعب هايتي في نضاله من أجل تعزيز نظامه الديمقراطي، وأعرب عن أسفه لما وقع من خسائر في الأرواح نتيجة للانقلاب، وطالب بتوقيع العقاب على المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان. وقرر المجلس في النهاية، عملاً بقرار الجمعية العامة AG/RES.1080 (XXI-0/91) عقد اجتماع مخصص لوزراء خارجية الدول الأمريكية لدراسة الحالة في هايتي واتخاذ القرارات اللازمة.

١٤١- وعقد الاجتماع المخصص لوزراء خارجية الدول الأمريكية في واشنطن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بحضور الرئيس المخلوع أريستيد. في ذلك الاجتماع، قرر الوزراء، في جملة أمور، في القرار MRE/RES.1/91، أن يجددوا إدانتهم القوية للانقلاب الذي حدث في هايتي، وأن يطالبوا باستعادة سيادة القانون كاملة وبإعادة الرئيس أريستيد في الحال كي يمارس سلطته؛ وأن يعترفوا بالممثلين المعيّنين من جانب حكومة الرئيس أريستيد بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين لحكومة هايتي في أجهزة منظومة الدول الأمريكية ووكالاتها والكيانات التابعة لها؛ وأن يوصوا بفرض العزلة الدبلوماسية على حكومة الأمر الواقع وبقطع الروابط الاقتصادية والمالية والتجارية مع هايتي إلى أن تستعاد سيادة القانون؛ وأن يحثوا لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على اتخاذ كل ما يمكنها من تدابير في نطاق اختصاصها لحماية حقوق الإنسان في هايتي والدفاع عنها؛ وأن يظل اجتماع وزراء الخارجية المخصص مفتوحاً من أجل اتخاذ أي تدابير إضافية قد تلزم لمعالجة الحالة.

١٤٢- وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، سافر إلى بورت-أو-برنس وفد من منظمة الدول الأمريكية، رأسه أمينها العام وتآلف من ستة من وزراء خارجية الدول الأمريكية، بفرض الشروع في المفاوضات لإعادة الديمقراطية. ورفض العسكريون الهايتيون الترتيبات المقترحة، واضطرت البعثة إلى العودة على وجه السرعة إلى واشنطن.

١٤٣- وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، عقد اجتماع مخصص آخر لوزراء خارجية الدول الأمريكية، اتخذ فيه القرار MRE/RES.2/91، الذي أعرب فيه الوزراء عن قرارهم الابقاء على التدابير المتخذة في

القرار المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وعدم الاعتراف بشرعية حكومة الأمر الواقع وعدم قبول تمثيلها داخل المنظمة؛ وحثوا حكومات الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على تجميد أرصدة دولة هايتي وفرض حظر تجاري على هايتي. وقرر الوزراء أيضا تكوين بعثة مدنية خاصة للبحث عن الطرق الكفيلة بإعادة تأسيس المؤسسات الديمقراطية في هايتي وتقويتها.

١٤٤- واغتناما لفرصة انفراج حدة التوترات نتيجة للتصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء الأمر الواقع، السيد جاجاك أونورا، الذي أعلن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أنه "مستعد لالتماس الطريق الأفضل نحو الديمقراطية"، وصلت البعثة المدنية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، برئاسة وزير خارجية كولومبيا السابق، السيد راميريس أوكامبو، الذي عينه الأمين العام للمنظمة رئيسا لتلك البعثة. وبدأت المحادثات هناك ثم استؤنفت في كارتاخينا دي اندياس، كولومبيا، في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق.

١٤٥- وبذلت محاولة أخرى خلال الأسبوعين الأولين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، حين زارت البعثة المدنية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية هايتي. ودارت المفاوضات في تلك المرحلة حول تعيين رئيس جديد للوزراء يكون مقبولا لدى أريستيد. واختير في نهاية المطاف السيد رينيه تيودور، الأمين العام للحزب الشيوعي السابق، المعروف حاليا باسم حركة إعادة البناء الوطني. وحالت صعوبات مختلفة دون قبول هذا الترتيب.

١٤٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قامت بعثة موفدة من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، مؤلفة من السيد بارتيك ل. روبنسون والسيد ماركو توليو بروني سيللي، بزيارة هايتي أيضا لجمع المعلومات بشأن الحالة السائدة في البلد وتقديم تقرير إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

١٤٧- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قام المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، بعد الاستماع للتقريرين المقدمين من الأمين العام ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، باتخاذ القرار CP/RES.575 (885/92)، الذي يقضي بإنشاء لجنة خاصة لرصد الامتثال للحظر.

١٤٨- وفي مواجهة تصاعد الضغط الدولي، استؤنفت المحادثات تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية، وأسفرت في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ عن توقيع ما يسمى بـ "بروتوكولي واشنطن"، اللذين سرعان ما تنصل منهما الذين وقعوا عليهما.

١٤٩- وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية إعلاناً بشأن الحالة في هايتي أعرب فيه عن قلقه البالغ من أن شعب هايتي لا يزال، بعد انتضاء ستة أشهر من التعطيل العنيف والمفاجئ للحكومة الشرعية، محروماً من حقوقه الأساسية. وطلب الإعلان أيضاً من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية أن تزيد الضوابط التي تمارسها بفرض زيادة كفاءة الحظر وأن تقوم وفقاً لقوانينها الوطنية باتخاذ تدابير، ضد الأفراد المسؤولين بصفة مباشرة عن عرقلة الحل السلمي والدستوري للأزمة الراهنة، بما في ذلك اتخاذ تدابير في مجالي التأشيرات وتجميد الأرصدة. (وهذا الطلب الأخير كان موجهاً بالطبع إلى حكومة الولايات المتحدة كي تفرض جزاءات على الشخصيات الهايتية البارزة المدنية منها والعسكرية، التي أيدت الانقلاب).

١٥٠- ونظرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية نظراً متعمقاً في المشكلة الهايتية لدى اجتماعها في جزر البهاما في أيار/مايو ١٩٩٢. وفي ناساو، وقبل اجتماع الجمعية العامة، عقد اجتماع مخصص لوزراء خارجية الدول الأمريكية، واتخذ في ١٧ أيار/مايو القرار MRE/RES.3/92، الذي استنكر فيه الوزراء، في جملة أمور، مناورات التوبيخ والتخويف التي تمارسها القطاعات المستفيدة من تعطيل الديمقراطية، بفرض الحيلولة دون التصديق على بروتوكولي واشنطن، وطلب فيه إلى الدول الأعضاء أن توسع نطاق الحظر التجاري وأن تشدده. وفي إعلان تم اعتماده بشأن هايتي خلال دورة الجمعية العامة، تناولت الجمعية بالاشارة وإعادة التأكيد القرار الإجماعي الذي اتخذته الاجتماع المخصص لوزراء الخارجية بالاعراب عن بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وعن عميق قلقه إزاء الحالة الناجمة عن تزايد النزوح الجماعي للمواطنين الهايتيين إلى عدد من البلدان المجاورة مما يعرض حياتهم للخطر؛ وناشدت الجمعية العامة أيضاً مجتمع إقليم نصف الكرة الغربي والمجتمع الدولي بوجه عام تقديم المعونة العاجلة إلى الهايتيين المشردين.

١٥١- واتخذ الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية مبادرات جديدة. ففي الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس، قام بزيارة إلى هايتي، رافقه فيها سفراء خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية لدى منظمة الدول الأمريكية، وممثلون خاصون على مستوى عال من الدول الأعضاء الأخرى ورئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وممثلو الاتحاد الكاريبي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وكان الغرض الرئيسي من البعثة هو التماس أشكال جديدة للمفاوضات السياسية بما قد يؤدي إلى حل للأزمة.

١٥٢- ولدى عودة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى واشنطن في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس ١٩٩٢، أفاد أنه تم تحديد فرص وشروط جديدة لاستئناف الحوار السياسي. وبدأ الاضطلاع على الفور، سواء بصفته الشخصية أو عن طريق البعثة المدنية للوحدة من أجل الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، بالأعمال التحضيرية اللازمة للشروع في حوار جديد. وتحققت تلك الغاية، دعا كلا من الرئيس جان-برتران أريستيد ورئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع، السيد مارك بازان، إلى تعيين ممثلهم لاستئناف المحادثات. وبالفعل استؤنفت المحادثات بين السيد فرانسوا بينوا، وزير خارجية حكومة الأمر الواقع، ممثلاً للسيد بازان، والقس أنطوان أدريان، ممثلاً للرئيس أريستيد. وعندئذ تم الاتفاق على إنشاء بعثة مدنية صغيرة من المراقبين تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية.

١٥٣- وأدانت الأمم المتحدة، من جانبها، الانقلاب منذ بداية الأزمة، كما اعترفت بحكومة أريستيد بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة. وكانت أزمة هايتي موضع المناقشة والتحليل باستمرار في الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان. وأدى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى تعزيز بعثة الممثل الخاص، السيد دانتى كابوتو، ويرد أدناه وصف لأنشطتها ولتشكيل البعثة المدنية الدولية وإيفادها والدعم المقدم إليها وتمويلها وأنشطتها. وكان ما قرره مجلس الأمن من فرض جزاءات اقتصادية هو أحد العوامل الرئيسية في عقد الاجتماعات بين أطراف النزاع وفي التوقيع بعد ذلك على اتفاق جزيرة غفرنرز.

١٥٤- وبعد تشريع الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وجدت منظمة الدول الأمريكية نفسها مضطرة إلى إعادة العمل، مع الأمم المتحدة، بالعقوبات الاقتصادية التي كانت قد علقت بسبب توقيع اتفاقات جزيرة غفرنرز.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية

١٥٥- منذ بداية الأزمة وحكومة الولايات المتحدة تشارك بنشاط، لا سيما في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، في تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض تكون أهدافها الأساسية هي إعادة إحلال الديمقراطية وعودة أريستيد رئيساً لبلده. ومن الأدلة الأخرى على التزام حكومة الولايات المتحدة بقبول الرئيس بوش لوثائق تفويض سفير الحكومة الشرعية، جان كاسيمبر، حتى بعد الاطاحة بالرئيس أريستيد.

١٥٦- وعلى الرغم من استمرار الاهتمام الذي أبدته حكومة الولايات المتحدة بحل الأزمة، فقد غدا هذا الاهتمام أكثر وضوحاً عندما تولت الإدارة الجديدة مقاليد الحكم في أوائل عام ١٩٩٣. فمشكلة لاجني القوارب والانتقادات التي وجهها الرئيس كلينتون إلى الرئيس بوش بشأن ذلك الموضوع أثناء الحملة الانتخابية، والخوف من الهجرة الجماعية والضغط من قبل جماعات حقوق الإنسان وجانب كبير من

الجمهور والعناصر السياسية النشطة من السود، لا سيما في كونغرس الولايات المتحدة، ساعدت جميعها على الإبقاء على موقف الولايات المتحدة بل وعلى زيادته تشددا تجاه النظام العسكري في هايتي.

١٥٧- وخلال الشهور الأولى من تولي الرئيس كلينتون الإدارة وقع عدد من الأحداث تشهد على اهتمام حكومة الولايات المتحدة الخاص بإيجاد حل للأزمة.

١٥٨- ففي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، حث السفير لدى منظمة الدول الأمريكية، لونغفي إينواي، المجتمع الدولي على إيجاد حل للأزمة. وفي ٢٨ شباط/فبراير، قال وزير الخارجية، كريستوفر، إن الرئيس كلينتون سيستقبل قريبا الرئيس أريستيد؛ وفي ١٢ آذار/مارس، أعلن وزير الخارجية تعيين السفير لورانس بيثوليو مستشارا خاصا لشؤون هايتي، مع إصدار تعليمات له بالتعاون مع المبعوث الخاص، السيد دانتي كابوتو. وفي ١٢ آذار/مارس، قال الرئيس كلينتون إنه يشعر "بالانزعاج الشديد" إزاء إجراءات الشرطة التي تتخذها حكومة الأمر الواقع؛ وفي ٢٣ آذار/مارس، ذهب المستشار الخاص، السفير بيثوليو، إلى هايتي والتقى، يرافقه في ذلك السيد وارين تشارلز ريدمان، القائم بالأعمال الجديد للولايات المتحدة في هايتي والجنرال جون شين ومختلف المسؤولين الآخرين، بالقادة العسكريين وباللجنة الرئاسية التي عينها الرئيس أريستيد، وبقطاع رجال الأعمال والكنائس، وأوجز لهم موقف حكومته فيما يتعلق بضرورة الاعتراف بأريستيد رئيسا. وفي ٢٠ آذار/مارس، قال وزير الخارجية كريستوفر، إنه يشعر بالتساؤل إزاء المفاوضات التي كانت جارية آنذاك؛ وفي ٢١ نيسان/أبريل، أعلن متكلم باسم وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة في سبيلها إلى إعداد العدة لزيادة تقوية الجزاءات المفروضة على العسكريين وأنصارهم الأثرياء، قائلا إنه أصبح من الواضح لدى سلطات الأمر الواقع وأنصارهم أن الحالة الراهنة لا يمكن قبولها. وعلى الرغم من أنه لم يحدد نوع الجزاءات التي ستطبق، خلف الانطباع بأنها قد تشمل الحجز على الحسابات المصرفية الشخصية للعسكريين الذين قاموا بالانقلاب وإلغاء تأشيرات الدخول لهم ولأسرهم؛ وفي ١٧ أيار/مايو، قال النائب الديمقراطي، جون كونيرس، في ختام زيارة إلى هايتي استغرقت أربعة أيام، إن الولايات المتحدة تؤيد عودة حكومة الرئيس أريستيد، وإن القمع تزايد في ظل نظام الأمر الواقع، وأن أفضل الحلول للأزمة هو التفاوض السياسي. وفي ١٨ أيار/مايو، أوضحت حكومة الولايات المتحدة أن من واجب منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة أن تضع جدولاً زمنياً محدداً أو تاريخاً نهائياً لعودة حكومة الرئيس أريستيد؛ وفي اليوم نفسه، قال وزير الخارجية، كريستوفر، أثناء جلسة استماع في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، رداً على سؤال من النائب البرت واين، إن الولايات المتحدة تحاول التعجيل بعودة الرئيس أريستيد وأنها تتعاون تعاونا وثيقا مع المبعوث الخاص، وأنه تحقق قدر من التقدم، ولكن لا تزال توجد عقبات كثيرة. وفي ١٩ أيار/مايو، أوضحت مجموعة من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة السود (تتكون مجموعة السود الرئيسية "black caucus" من ٢٩ نائبا وعضوا واحد في مجلس الشيوخ) أنها على استعداد لاستخدام جميع التكتيكات التشريعية المتاحة لديها للضغط من أجل الانتهاء إلى مخرج من الأزمة، قائلة إن وقت التفاوض قد انقضى؛ وطالب النائب الديمقراطي

من نيوجرسي، دونالد باين، بالأخذ بتدابير فعالة وطلب، على وجه التحديد، من حكومة الولايات المتحدة أن تنفذ حظرا نفطيا وأن تطبق الجزاءات على العسكريين والارستقراطيين الهايتيين الذين يؤيدونهم وذلك بتجميد الأصول التي يمتلكونها في الولايات المتحدة وإلغاء تأشيرات الدخول الخاصة بهم. وفي ٢٦ أيار/مايو، أعلن أن إدارة الرئيس كلينتون ستنظر في امكانية تعزيز وإحكام الجزاءات؛ وفي ٤ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس كلينتون أنه سيمنع أي فرد من القوات المسلحة أو المدنيين يقف في وجه جهود البعثة المدنية الدولية والمبعوث الخاص من دخول الولايات المتحدة. ومن هنا فصاعدا، اتخذت المفاوضات مسلكا مختلفا.

١٥٩- واقرحت حكومة الولايات المتحدة البحث عن صيغ سياسية جديدة لحل الوضع الناتج في هايتي عن تجاهل العسكريين لاتفاقات جزيرة غرغررز. ولكن لم تنجح حتى الآن أي صيغة.

٢- المجتمع الدولي ككل

١٦٠- استأثرت القرارات التي تدين الانقلاب الذي قام به العسكريون في هايتي بتأييد واسع النطاق عموما في الهيئات السياسية لمنظمة الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة. فقد خرجت قرارات بشأن الموضوع عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية والاجتماعات المخصصة لوزراء الخارجية والمجلس الدائم ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، شأنها في ذلك شأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان. وأعرب مجلس أوروبا والاتحاد الكاريبي ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان جميعها عن الشيء نفسه. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، نظر المجتمع الدولي مجددا بالقضية الهايتية في عدة محافل وهيئات. غير أنه يبدو الآن أن المسألة فقدت من زخمها وأولويتها في المحافل الدولية.

٤- بلدان منفردة

١٦١- أبدت كل البلدان عموما آراءها بشأن الأزمة الهايتية، إما منفردة أو عن طريق عضويتها في الهيئات الدولية. إلا أنه، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية التي ورد وصف لأنشطتها أعلاه، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى أنشطة ثلاثة بلدان أخرى هي: فرنسا وفنزويلا وكندا. فهي تشكل، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، "مجموعة أصدقاء الأمين العام" التي أنشئت لإيجاد حل للأزمة.

خامسا- عملية المفاوضات الصعبة

ألف- المحاولات السابقة

١٦٢- نتيجة للمساعي الأولية التي بذلها المجتمع الدولي، عقد اجتماع في كارتاخينا دي إندياس بكونومبيا، في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، اشترك فيه الرئيس أريستيد ومستشاروه من ناحية؛ ووفدان من مجلسي البرلمان الهايتي، من ناحية أخرى، يرأسهما رئيسا المجلسين وهما السناتور ديجان بيليزير والنائب دولي بروتوس. وبالرغم من أنه لم يمكن حينئذ التوصل إلى أي اتفاق فقد كانت لهذا الاجتماع ميزة وهو أنه جمع لأول مرة منذ وقوع الانقلاب حول مائدة واحدة ممثلي طرفين على الأقل من أطراف النزاع. وقد كانت هذه بداية عملية طويلة توجت بالاتفاق الذي وقع عليه في تموز/يوليه ١٩٩٢ في جزيرة غفرنرز.

١٦٣- ومنذ عقد اجتماع كارتاخينا دي إندياس أجريت محادثات متوالية بمساعدة البعثة المدنية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية التي زارت هايتي من جديد عدة مرات أثناء كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٢. وفي ذلك الحين كاد الأمر أن يسفر عن التوصل إلى بعض الاتفاقات. ففي بداية كانون الثاني/يناير كان الرئيس أريستيد قد قبل بتسمية برلمان هايتي لرئيسه ثيودور كريس للوزراء. بيد أنه ظهرت في النهاية مصاعب حالة دون تنفيذ الصيغة المتوصل إليها. وفي شباط/فبراير، جرى التوقيع على بروتوكولي واشنطن اللذين تجاهلتهما الأطراف فور التوقيع عليهما ولم يضطلعوا بتنفيذهما. وكانت كل تلك المحادثات والمفاوضات مشوبة بعيوب أساسية: من ناحية عدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف في أعقاب التوصل إلى اتفاق، وعدم حضور العسكريين للمحادثات، وأولا وقبل كل شيء يجب مراعاة أنه بسبب الانقلاب فإن القيادة العسكرية العليا قد استولت على مقاليد السلطة الحقيقية في هايتي. وفي الختام، لم يصادق البرلمان على بروتوكولي واشنطن وظلا دون أن يكون لها أي تأثير يذكر. وأعقب ذلك تسمية السيد بازان رئيسا للوزراء.

باء- البعثة المدنية الدولية

١٦٤- اتخذت الخطوات الأولى لإنشاء وإيفاد بعثة مدنية إلى هايتي في غضون زيارة قام بها إلى البلد في آب/أغسطس ١٩٩٢ وقد تابع لمنظمة الدول الأمريكية مؤلف من أمينها العام وسفراء خمسة من الدول الأعضاء وممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء الأخرى ورئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وممثل لكل من الاتحاد الكاريبي، والأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وكان قصد الوفد التابع

لمنظمة الدول الأمريكية في ذلك الحين هو استكشاف إمكانية استئناف المحادثات والتعرف على الحالة واقتراح صيغ للتفاهم.

١٦٥- وكانت إحدى النقاط الأساسية للمحادثات التي أجريت في ذلك الحين في بورت-أو-برنس هي النظر في إيجاد منظمة الدول الأمريكية لبعثة مدنية دائمة من المراقبين بقصد الإقامة في هايتي لحين تسوية الأزمة السياسية. وقد استمرت هذه المحاولات حتى أيلول/سبتمبر عندما قبل الطرفان، حكومة الأمر الواقع وأريستيد، الفكرة التي اقترحها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والتي تقضي بإيجاد بعثة مدنية دائمة. وجرت مناقشة المسألة مع ممثلي الطرفين وجرى الاتفاق على إيجاد البعثة.

١٦٦- وظهرت عدة مصاعب من البداية. فعلى سبيل المثال، بينما أشار ممثلو أريستيد برئاسة الأب أنطوان أدريان رئيس لجنة المفاوضات الرئاسية إلى أنه من الملائم أن تتكون البعثة المدنية من عدد كبير من الأشخاص كي يمكنهم مراقبة الحالة داخل البلد وفي المناطق الريفية على حد سواء، فإن ممثل حكومة الأمر الواقع، وزير الخارجية فرانسوا بنوا، أصر على أنه يجب أن تتكون البعثة من عدد صغير من الأشخاص. وفي الختام، وخلال الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أعلن رسمياً أن منظمة الدول الأمريكية ستوفد إلى هايتي، للبقاء هناك فترة غير محددة، بعثة مؤلفة في البداية من ١٨ شخصاً بغية "المساهمة في الحد من العنف عموماً واحترام حقوق الإنسان والمساعدة في توزيع المساعدة الإنسانية وتقييم التقدم المحرز من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة".

١٦٧- وبمجرد وصول أعضاء البعثة المدنية إلى هايتي بدأوا في مواجهة صعوبات في تنفيذ مسؤولياتهم تنفيذاً كاملاً. ومن المؤكد أن سلطات الأمر الواقع رفضت في كثير من المناسبات ضمان أمن المراقبين ثم طالبت بإبرام اتفاقية مع منظمة الدول الأمريكية. ورد أمين عام المنظمة حينئذ بأنه لن يوقع على أية اتفاقية مع سلطات غير شرعية. وأمكن التغلب على هذه الصعوبة في وقت لاحق عن طريق التوقيع على اتفاق يتعلق بالسوقيات.

١٦٨- وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، جرى تحديد ولاية البعثة المدنية الدولية وإيفادها إلى أراضي هايتي في رسائل متبادلة بين المبعوث الخاص ورئيس وزراء الأمر الواقع. وبناء على هذا التفاهم أوفد الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في ١٤ شباط/فبراير وحدة جديدة تتكون من ٤٠ مراقباً مدنياً ضمت إلى الفريق الصغير الذي كان موجوداً من قبل في بورت-أو-برنس. وعقب ذلك أخذ عدد أعضاء البعثة المدنية في الازدياد. واستمرت المصاعب في غضون أداء البعثة لعمليها لأن سلطات الأمر الواقع لم تقدم أي تعاون. وفي نفس الوقت، وصلت مجموعة صغيرة من موظفي

الأمم المتحدة إلى هايتي أيضا بغرض الإعداد لوصول عنصر البعثة الذي سيوفده الأمين العام للأمم المتحدة.

١٦٩- وبدأ وزع أفراد البعثة المدنية داخل البلد في ٥ آذار/مارس بوضع فريق متقدم في جيرمي، عاصمة مقاطعة لاغران-آنس. وفي نهاية آذار/مارس، كان للبعثة فريق من المراقبين في كل من المقاطعات التسع، وكانت البعثة تضم في ذلك الحين قرابة ١٠٠ من المراقبين الذي جرى وزعهم في سائر أنحاء البلد. واعتبارا من آذار/مارس، بدأت البعثة في إرسال تقارير عن أنشطتها وعن الحالة العامة لحقوق الإنسان في هايتي. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٢، كانت البعثة لديها مكاتب ومكاتب فرعية في جميع المقاطعات وفي عدد من البلديات.

١٧٠- وقد جرى تحديد ولاية من البعثة المدنية ومسؤولياتها ونظام عملها والضمانات المقدمة لها في الاتفاق الموقع بين المبعوث الخاص وحكومة الأمر الواقع في شباط/فبراير ١٩٩٢. وقد جددت مميزات وهيكل وتنظيم عناصر البعثة المدنية والمسائل الأخرى ذات الصلة في مذكرة التفاهم الموقعة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ بين ممثلي كل من الأمينين العامين لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

١٧١- وأمكن للبعثة، التي يديرها السفير كولين غراندرسن، أن تعتمد على فريق من الموظفين الفنيين في مجال حقوق الإنسان بإشراف إيان مارتن، الأمين العام السابق لمنظمة العفو الدولية، ومساعديه الرئيسيين السيدان وليم أونيل، وتابيلي درومي، والسيدة ماريا كلارا مارتن وساعدهم موظفون فنيون مبتدئون من مختلف الجنسيات لديهم قدر كبير من الميل للخدمة والوعي بالمسؤوليات المنوطة بهم.

١٧٢- وقد نجحت البعثة في إنشاء مراكز مراقبة في سائر أنحاء البلد. وقد أتاحت للمقرر الخاص فرصة زيارة عدد من هذه المراكز في أثناء زيارته التي قام بها لهايتي. ومن بين المهام التي نفذتها البعثة يجب التركيز على ما يلي: تلقي الشكاوى وإحالتها، والاحتجاج لدى السلطات في لحظة وقوع الحوادث أو عند المعرفة بها، أو من حين لآخر عن طريق إصدار بيانات صحفية أو رسائل موجهة إلى القادة العسكريين؛ والقيام بزيارات للسجون وغيرها من أماكن العزل؛ وتقديم المساعدة الطارئة إلى الجرحى أو المصابين أو الذين أسيئت معاملتهم عموما؛ وإعداد التقارير.

١٧٣- وكما أفادت البعثة نفسها (A/47/960 و Corr.1)، فعلى الرغم من أن عملية وزع المراقبين لم تحدث أي هدنة في عملية التمتع فإن مجرد وجود البعثة كانت له آثار إيجابية: انخفاض عدد حالات الاعتقال التعسفي؛ الإفراج عن عدة أشخاص احتجزوا بعد تدخل المراقبين لدى السلطات؛ والإفراج أيضا عن أشخاص آخرين كانوا قد احتجزوا قبل وصول البعثة؛ انخفاض حالات الضرب بالعصي؛ وأمكن لبعض

الأشخاص الذين كانوا يعيشون مختبئين العودة إلى منازلهم؛ حدثت محاولات للمطالبة بالتمتع بحقوق وحریات التجمع والتعبير، وما إلى ذلك.

١٧٤- وتجدر الإشارة، مع هذا، إلى أنه في كثير من المناسبات لم يحترم العسكريون وجود المراقبين فحسب بل أيضا عرقلوا قيامهم بعملهم وارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان كأحد أساليب الإغراب عن عدم رضائهم عن وجود المراقبين: فعلى سبيل المثال، كان الجنود في بعض الأحيان يرددون شعارات معادية عند مرورهم أمام مباني البعثة، وفي مناسبات أخرى جرت مضايقة أعضاء البعثة وموظفيها؛ وعلاوة على ذلك، تعرض كثير من المتظاهرين والمارة للضرب في حضور المراقبين، وظهرت ملصقات معادية للبعثة، وفي مناسبات مختلفة اقتحم الجنود الدور الخاصة حيث كان المراقبون يتحدثون مع مواطنين من هايتي.

١٧٥- ويسود الوكالات والدوائر السياسية الدولية وبين سكان هايتي عموما اعتقاد بأنه ينبغي لبعثة المراقبين، ولا سيما الأفرقة العاملة في مجال حقوق الإنسان، أن تظل في هايتي لبعض الوقت حتى بعد إعادة تسلم الرئيس أريستيد لمقاليد السلطة.

١٧٦- وحتى عندما اضطرت البعثة الدولية المدنية على ترك هايتي بسبب اشتداد الأزمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فقد استمرت في عملها في مجالي التحقيق والتحليل فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في هايتي. وهكذا، وعلى سبيل المثال، أعدت البعثة تقريرا منفصلا عن الظروف والأفعال المتعلقة باغتيال السيد انطوان ايزميري، أرسلت منه نسخة إلى المقرر الخاص من جانب المبعوث الخاص، دانتي كابوتو، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وفي التقرير المذكور، خلصت البعثة الدولية المدنية إلى القول إن اغتيال ايزميري كان متعمدا وقد نفذ بالتواطؤ مع أشخاص يحتلون مراكز عالية في الهرم العسكري.

جيم- ولاية المبعوث الخاص وأنشطته

١٧٧- في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٢٠/٤٧ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يتخذ "التدابير اللازمة للمساعدة في حل الأزمة الهايتية بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية". وتحقيقا لهذه الغاية، عين الأمين العام للأمم المتحدة ممثله الخاص لهايتي الدبلوماسي الأرجنتيني وزير الخارجية السابق لبلده، السيد دانتي كابوتو، الذي قبل المهمة وذكر بأن بعثته ستكون بعثة وساطة. وقام المبعوث الخاص في البداية بزيارة استطلاعية في أوائل كانون الأول/ديسمبر، أعقبتها زيارات أخرى التقى فيها بمختلف الدوائر السياسية في هايتي وحصل على معلومات منها.

١٧٨- ومع مراعاة مختلف العوامل، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى تنسيق الأنشطة مع تلك التي تضطلع بها الأمم المتحدة فعلا، طلب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أيضا من السيد كابوتو أن يعمل مبعوثا خاصا له. وهكذا عين السيد كابوتو ممثلا خاصا للأمينين العامين مما زاد من مكانته وقدرته على التفاوض.

١٧٩- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٣، سافر السيد كابوتو إلى هايتي في عدة مناسبات والتقى بالجنرال سيدراس وممثلي الكنيسة والأحزاب السياسية، فضلا عن السيد بازان واللجنة الرئاسية. وفي ٢٩ آذار/مارس، تكلم المبعوث الخاص عن عودة أريستيد في غضون فترة ستة أشهر، ولكن في ضوء ما استجد من صعوبات إضافية أعرب الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ نيسان/أبريل عن قلقه إزاء عدم توفر المرونة لدى العسكريين في هايتي. وتشدد رئيس الوزراء بازان في موقفه واتهم الممثل الخاص ومنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بالتدخل وأنكر أي معرفة بخطة كابوتو. وأعقب قطع العلاقات على الفور إجراء المزيد من المفاوضات، وفي ٢٠ نيسان/أبريل أعلن المبعوث الخاص عن حدوث تطورات إيجابية. ولدى مواجهة المزيد من المصاعب، ذكر في ٢٠ أيار/مايو أن البعثة التي كان من المقرر أن يضطلع بها المبعوث الخاص في اليوم التالي ستكون آخر محاولة يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية للأزمة عن طريق التفاوض قبل النظر في إمكانية فرض جزاءات. وأعلن في نفس اليوم أن المبعوث الخاص سيسافر إلى هايتي بصحبة السفير بيتزيبو وأن المسؤولين سيسافرون إلى بورت-أو-برنس برسالة أكثر تشددا من الرسائل الموجهة في الزيارات السابقة.

١٨٠- وأعلن المبعوث الخاص خلال تلك الزيارة العناصر الأساسية لخطته: (أ) وزع قوة شرطة متعددة الجنسيات رهنا بموافقة جميع الأطراف واتخاذ مجلس الأمن لقرار قبل عودة الرئيس أريستيد إلى السلطة؛ (ب) تعيين رئيس وزراء جديد يقترحه الرئيس أريستيد ويقر البرلمان تعيينه؛ (ج) إصدار عفو عام وتقديم ضمانات أخرى للأفراد العسكريين المشتركين في الانقلاب والذين ينبغي لهم أن يستقيلوا من مناصبهم قبل عودة الرئيس أريستيد؛ (د) برنامج مساعدة مالية تبلغ قيمته نحو بليون دولار موزعة على فترة خمس سنوات وفقا للخطة التي أعدتها بعثة الخبراء الموفدة من البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨١- وتفاوتت درجة إحراز تقدم في المفاوضات التي جرت طوال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣.

١٨٢- وبحلول منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٢، بدا أن احتمالات إجراء مفاوضات سياسية بشأن أزمة هايتي آخذة في التضاؤل. وفي بيان أدلى به كبير المستشارين السياسيين للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في ١٦ حزيران/يونيه، ذكر أن سلطات الأمر الواقع في هايتي لم تبد الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل للأزمة عن طريق التفاوض. وفي نفس الوقت تقريبا أعرب الأمين العام عن اعتقاده بأنه نظرا لعدم ممارسة المجتمع الدولي ضغوطا أقوى ستعرض احتمالات التوصل إلى حل سريع وسلمي لخطر شديد.

١٨٣- وفي ظل تلك الظروف جرت مضاعفة الجهود. وأوضح المبعوث الخاص لحكومة الأمر الواقع أنها إذا لم تقبل إجراء حوار مع ممثلي الحكومة الشرعية فإن الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ستدخل حيز التنفيذ في ٢٢ حزيران/يونيه. وبعد أن مارس المبعوث الخاص مزيدا من الضغوط نجح في ضمان اشتراك الرئيس أريستيد والقائد الأعلى للقوات المسلحة راؤول سيدراس، وبصحبة كل منهما وفده، في اجتماع بدأ في ٢٧ حزيران/يونيه في جزيرة غفرنرز.

١٨٤- وبعد اشتداد الأزمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بقي المبعوث الخاص، دانتى كابوتو، في هايتي باذلا جميع الجهود الممكنة لتجنب انهيار عملية المفاوضات. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى المبعوث الخاص، باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ببيان صحفي أسف فيه لعدم احترام الجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق جزيرة غفرنرز، وأعلن فيه أنه، في حال عدم تنفيذ الاتفاق، سيرى الأمين العام نفسه مضطرا على أن يوصي مجلس الأمن بتشديد العقوبات. وفي اليوم ذاته، سلم المبعوث الخاص رسائل إلى مختلف القوى السياسية الهايتية يدعوها فيها إلى الاجتماع للبحث عن صيغ مفاوضات سياسية تهدف إلى التغلب على الأزمة. ورفض العسكريون الحضور.

دال- اتفاق جزيرة غفرنرز

١٨٥- في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢، وبعد إجراء مفاوضات مكثفة جرى التوقيع على اتفاق جزيرة غفرنرز. ويمثل هذا الاتفاق ذروة عملية طويلة من المحادثات والضغوط التي أبرزت مهارات المبعوث الخاص وخبراته ومقدرته على اقناع وتغايه. وقد نشأت المصاعب أكثر من مرة في أثناء المفاوضات وذلك أساسا بسبب تصلب الجانبين وعدم توفر الإرادة السياسية. وكانت هناك لحظات لا تبعث على التشجيع. فقبل مجرد شهر من توقيع الاتفاق، أي في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢، أعرب كثير من المحللين عن التشاؤم إزاء بعثة المبعوث الخاص واحتمالات التوصل إلى تسوية سلمية. وفي ذلك الحين، وبعد مضي ٢٠ شهرا على الإطاحة بأريستيد، الذي ظل في المنفى، كان العسكريون يتشبثون بالسلطة وأدان المجتمع الدولي الحالة في هايتي ولكن ظهر للجميع العجز عن مواجهة المصاعب وعدم توفر الإرادة

السياسية على تحقيق تسوية؛ وعلى نفس الدرجة من الخطورة، استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يوميا بالرغم من وجود المراقبين التابعين للبعثة المدنية في البلد.

١٨٦- ويشمل اتفاق جزيرة غفرنور فعلا جميع المسائل التي جرت مناقشتها في المحادثات والمفاوضات السابقة؛ ويستند إلى الاعتراف المتبادل من الشخصيتين الرئيسيتين في الأزمة بمنصب وسلطة كل منهما. فيعترف الجنرال سيدراس بالسيد أريستيد رئيسا للجمهورية الذي يعترف بدوره بسيدراس قائدا عاما للقوات المسلحة في هايتي. (للاطلاع على نص الاتفاق، انظر A/47/957-S/26063).

١٨٧- ويختتم الاتفاق بإعلان رسمي: "ويوافق رئيس الجمهورية والقائد العام على أن هذه الترتيبات تمثل حلا مرضيا للأزمة القائمة في هايتي وبداية لعملية مصالحة وطنية. وهما يتعهدان بالتعاون التام في مرحلة الانتقال السلمي إلى مجتمع ديمقراطي مستقر يستطيع فيه جميع أبناء هايتي أن يعيشوا في مناخ من الحرية والعدل والأمن واحترام حقوق الإنسان".

١٨٨- وفور التوقيع على الاتفاق، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً (A/47/975-S/26063) مؤرخا ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢) أورد فيه المعلومات الهامة التالية: (أ) يعهد إلى المبعوث الخاص بالتحقق من تنفيذ الاتفاق؛ (ب) تبقى البعثة المدنية في هايتي لفترة غير محددة؛ (ج) سيجري ممثلو الأمين العام مشاورات منتظمة مع الرئيس أريستيد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق؛ (د) سيقتراح الأمين العام على مجلس الأمن أن تعلق الجزاءات فور إقرار البرلمان تعيين رئيس الوزراء الجديد؛ (هـ) سوف يعتبر الأمين العام أن عدم الامتثال للتعهدات يشمل، في جملة أمور، رفض القيادة العليا للقوات المسلحة إطاعة قرارات القائد العام الجديد الذي يعينه الرئيس أريستيد واستمرار حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في الصكوك الدولية التي تكون هايتي طرفاً فيها، وفي دستور هايتي؛ (و) لدى عودة أريستيد وبدء عمل حكومته، سيقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن بغية رفع الجزاءات بصورة نهائية؛ (ز) أبلغ الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، الأمين العام، بأنه سيتخذ إجراء مماثلاً بما يتعلق بالتدابير التي اعتمدتها تلك المنظمة؛ (ح) تضطلع الأمانة العامة بدراسة التدابير المقرر اتخاذها بشأن تقديم المساعدة الانمائية وتنفيذ الإصلاح الإداري والقضائي وإصلاح جهاز الشرطة، وفقاً للاتفاق.

هـ- تنفيذ الاتفاق

١٨٩- في الوقت الذي كان يتم فيه إعداد هذا التقرير المؤقت، لم تكن قد نفذت إلا ثلاث من النقاط الواردة في اتفاق جزيرة غفرنرز وهي: (أ) بدء الحوار؛ (ب) تعيين وإقرار رئيس الوزراء وتعيين الحكومة الجديدة؛ (ج) تعليق الجزاءات.

١- بدء الحوار

١٩٠- بعد توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز مباشرة، بدأ الحوار المتوقع بين مختلف فئات هايتي المشتركة في الأزمة، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وبمشاركة نشيطة من المبعوث الخاص.

١٩١- وبدأت المحادثات بين ممثلي الرئيس أريستيد والقوى السياسية وممثلي برلمان هايتي، يوم الأربعاء ١٢ تموز/يوليه. وقد ظهرت مشاكل في أثناء تلك المحادثات، ومنها مثلا أن القطاعات المؤيدة للرئيس أريستيد كانت لديها شكوك بشأن وجود أعضاء شتى من "البرلمانيين الذين انتخبوا" خلال الانتخابات المطعون فيها التي جرت في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وحدث أمران لهما صلة أيضا بالأمور كان لهما أثرهما في تعكر جو المحادثات، ولو أنهما لم يطرحا على مائدة المفاوضات وهما: رفض هيئة التليفزيون في هايتي إذاعة شريط يتضمن رسالة من الرئيس أريستيد، من ناحية؛ ورفض سلطات الأمر الواقع الموافقة على زيارة موقعية فورية تقوم بها بعثة تابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في هايتي.

١٩٢- وكانت المشاركة في الاجتماع جيدة، فقد حضره ممثلون من جميع القطاعات السياسية في هايتي تقريبا. وفيما يلي قائمة كاملة بأعضاء مختلف الوفود.

١٩٣- مثل الرئيس أريستيد أعضاء لجنة التفاوض الرئاسية التالية أسماؤهم: الأب أنطوان أدريان، فريد جوزيف، جورجيت أوميرو، جان ج. موليير، جان-باتيست شافان، وزنر إيمانويل، ميشا غيار.

١٩٤- ومثل الحزب الوطني التقدمي الثوري والمجموعة الاشتراكية: سيرغ جيل، دولي بروتس، سوريل جاسنت، أنكوني باربييه، جان ليسكي دومينيك، ايف دوفال، جان-باتيست لافو.

١٩٥- ومثل التحالف من أجل الترابط البرلماني: ديجان بيليزير، خوليو لاروزيبيير، أموس أندريه، بيير سيمون جورج، جوزيف لامبر، ريمي ماتيوي، ريتا فردريك مون كير.

١٩٦- ومثل الجبهة الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية وحلفاءها: فيكتور بينواه، إيفان بول، جوزيف فينيول جان-لويس، إياسنت جان-باتيست، راندال بيير كانيل، باتريك نورزيوس، جان-كلو باجو.

١٩٧- ومثل الكتلة الدستورية: جان روبير مارتينيس، تورنيب دلبيه، بويو هيرار، روني موندستان، رينيه ثيودور، إيفون غيسلان، بيير-أندريه غريبه.

١٩٨- ومثل البرلمان رسمياً رؤساء مجلسي البرلمان: أنطوان جوزيف، رئيس مجلس النواب بحكم الواقع ونائب رئيس حركة إقامة الديمقراطية في هايتي، وتوماس إيدي دوبيتون رئيس مجلس الشيوخ بحكم الواقع، وألكسندر ميدار، الرئيس "الشرعي" لمجلس النواب؛ وجان-لوي فيرمان، الرئيس "الشرعي" لمجلس الشيوخ.

١٩٩- وقد وقع جميع الذين وردت أسماؤهم الاتفاق باستثناء: تيرنيب دلبيه، وروني موندستان، ورينيه ثيودور، وجان-لوي فيرمان.

٢٠٠- ووفقاً لميثاق نيويورك، تعهد الموقعون بالتقيد بهدنة سياسية لمدة ستة أشهر لضمان الانتقال "الثابت والسلمي" إلى الديمقراطية. (للاطلاع على نص الميثاق انظر A/47/1000-S/36297).

٢- تعيين وإقرار رئيس الوزراء الجديد

وتشكيل الحكومة الجديدة

٢٠١- بعد إبرام اتفاق جزيرة غفرنز مباشرة وميثاق نيويورك، أعلن أن الرئيس أريستيد قرر تسمية روبير مالفال رئيساً جديداً للوزراء، والسيد مالفال رجل دعاية ثري، ورجل أعمال بارز. وهو صديق شخصي قديم للرئيس أريستيد ومن كبار ممولي حملته الانتخابية عام ١٩٩٠. وهو يمتلك ويدير مطبعة لوناتال، وهي أكبر شركة نشر في هايتي. وقد قدمت الشركة لحملة الرئيس أريستيد في الانتخابات خدمات إعلامية، كما نشرت اثنين من كتب أريستيد، ولم يتول السيد مالفال قط منصباً عاماً من قبل؛ وهو يعد من المعتدلين ويبدو مقبولا على نطاق واسع من جانب مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية. وله علاقات وثيقة بالقطاع الخاص في الاقتصاد. وكان السيد مالفال المنظم الرئيسي للاجتماع الناجح المعقود في ميامي في ٢٢ و٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٢، والمعروف باسم "مؤتمر قمة هايتي"، الذي مكن أريستيد من مقابلة ممثلي القطاع الخاص في هايتي والمانحين الدوليين والمستثمرين

المحتملين من الولايات المتحدة. وقد نظم السيد مالفال أيضا اجتماعات أخرى للمصالحة وإزالة الشكوك وسوء الفهم المحتمل بين أتباع الرئيس أريستيد ورجال الأعمال في هايتي.

٢٠٢- ويبلغ السيد مالفال من العمر خمسين عاما، وهو يحمل درجة جامعية في العلوم السياسية من جامعة ميامي، ودرس في معهد العلوم السياسية في باريس.

٢٠٣- وفي خاتمة المطاف، وبعد كثير من النقاش، تم إقرار تعيين السيد مالفال رئيسا للوزراء في جلسات نواب وشيوخ الجمعية الوطنية عقدت يومي ٢٣ و٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣. وسافر في ٢٧ آب/أغسطس، إلى واشنطن لأداء القسم أمام الرئيس، حيث قدم له قائمة بأعضاء الحكومة.

٢٠٤- وشكلت الحكومة الجديدة يوم الثلاثاء ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٣ من أشخاص ينتمون إلى مختلف الأحزاب والقطاعات في البلد. ولم يستبعد من تشكيل الوزارة إلا الحزب الوطني التقدمي الثوري والمجموعة الاشتراكية. وتألّفت حكومة مالفال الأولى من الأشخاص الآتية أسماؤهم: وزير الداخلية، رينيه بروسبير؛ وزيرة العلاقات الخارجية، كلوديت فيرلايت؛ وزير العدل، غي مالاري؛ وزير الدفاع، جان بيليوت؛ وزير التخطيط جان-ماري شيريستال؛ وزير الاعلام، إرفيه ديني؛ وزيرة المالية، ماري ميشيل ربي؛ وزير الزراعة، فرانسوا سيفيران. وجميع أعضاء الوزارة المذكورون أعلاه مستقلون، ولو أن ربي وسفيران كانا عضوين في وزارة رينيه بليفال في أثناء المرحلة الأولى من حكم أريستيد. أما بقية أعضاء وزارة مالفال فهم: فيكتور بنواه وزير التعليم الأمين العام لكوناكوم (KONAKOM)؛ وبرتوني باري، وهو عضو في حركة التعمير الوطني وزير الشؤون الاجتماعية؛ وجان موليير، وهو قائد حركة تنظيم البلد، ووزير الصحة.

٢٠٥- ولم تتمكن وزارة رئيس الوزراء مالفال من ممارسة وظائفها. ونظرا للأفعال والتجاوزات التي ارتكبتها العصابات المسلحة، لم يتمكن الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين من تسلم وظائفهم. واضطر بعضهم إلى العيش في الخفاء. وكما هو معلوم، اغتيل وزير العدل في حكومة مالفال، في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، في شوارع بورت-أو-برنس دون أن تبدأ حتى الآن أي تحقيقات لاعتقال الجناة. وعرض مالفال نفسه الاستقالة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وحتى الآن، أي في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لا يزال مالفال في منصبه، ولكن دون أن يتمكن من القيام بمهامه كرئيس حكومة.

٣- وقف الجزاءات وإعادة فرضها

٢٠٦- ما أن عين السيد مالفال رئيساً للوزراء وأقر تعيينه حتى طلب الأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بما ينص عليه اتفاق جزيرة غفرنرز، من مجلس الأمن رفع الجزاءات التي كان قد اعتمدها في قراره ٨٤١ (١٩٩٣). بادر الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في نفس الوقت باتخاذ نفس المبادرة وطلب وقف تدابير الحظر التي اعتمدها الاجتماعي الاستثنائي لوزراء خارجية المنظمة.

٢٠٧- وبسبب تجاهل العسكريين الهايتيين لاتفاقيات جزيرة غفرنرز والتقرير المرسل إليهم من الأمين العام في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26573)، قرر مجلس أمن الأمم المتحدة، بموجب قراره ٨٧٢ (١٩٩٣)، إعادة تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٨٤١ (١٩٩٣)، وذلك ابتداءً من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي قراره ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء أن تعتمد جميع الوسائل الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للجزاءات، ولا سيما احتجاز جميع السفن التي قد تتوجه إلى هايتي بغية تفتيش حمولتها والتحقق من وجهتها. وبما أن العسكريين الهايتيين لم يعدوا موقفهم، دخل الحصار موضع التنفيذ في التاريخ المنصوص عليه وبدأت مراقبة السفن من جانب سفن الولايات المتحدة الأمريكية، التي سريعا ما انضمت إليها سفن من الأرجنتين، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا. وفي اليوم ذاته، عادت منظمة الدول الأمريكية إلى فرض جزاءاتها الاقتصادية.

٤- مسائل أخرى

٢٠٨- بقيت دون تنفيذ جميع الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في اتفاق جزيرة غفرنرز وهي: (أ) التنحي الفعلي للجنرال راؤول سيدراس وتعيين قائد أعلى جديد للقوات المسلحة في هايتي وبقية أعضاء القيادة العسكرية العليا؛ (ب) إزاحة الكولونيل ميشيل فرانسوا من منصب القائد الأعلى للشرطة؛ (ج) عودة الرئيس جان-برتران أريستيد إلى هايتي لمعاودة الاضطلاع بمهامه الدستورية؛ (د) فصل القوات المسلحة عن الشرطة والبدء في تنفيذ برامج الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لتدريب أفراد الشرطة وتحديث القوات المسلحة وإلغاء جميع الفرق شبه العسكرية؛ (هـ) اضطلاع البرلمان بأنشطته السياسية والتشريعية المحددة في ميثاق نيويورك؛ (و) التعاون الدولي لمعالجة المشاكل الاجتماعية الخطيرة والملحة لسكان هايتي؛ (ز) قيام الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بوضع آلية للتحقق من تنفيذ الاتفاقيات.

٥- تعليقات المقرر الخاص على المفاوضات

٢٠٩- لا شك في الحل السياسي عن طريق التفاوض لازمة هايتي، المنصوص عليه في اتفاق جزيرة غرندرز قد مثل أمرا مفيدا فيما يتعلق بدراسة آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان. ولقد كان من شأن الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي وهيئاته السياسية العالمية والاقليمية والاصرار الذي أبدته قطاعات داخلية وخارجية محددة أن أدى ذلك في هذه الحالة إلى مفاوضات لم يسبق لها مثيل.

٢١٠- إن الانقلابات والإطاحة بالحكومات المنتخبة وتنصيب الديكتاتوريات العسكرية تكاد تكون من الأمور المألوفة والمتواترة نسبيا في معظم بلدان المنطقة. ويحق التساؤل هنا عن السبب الذي جعل الضغوط الدولية أشد في حالة هايتي منها بالنسبة لغيرها من البلدان التي حدثت فيها انقلابات أخرى. كيف طال أمد هذه الضغوط بما مكن من إعادة الحكومة الشرعية بعد مرور عامين تقريبا على الإطاحة؟ وما هي العوامل الخارجية والداخلية التي ساهمت في إعادة الحكومة الشرعية أو كان لها أثرها في ذلك؟

٢١١- ونظرا لأهمية الحدث وقيمه كسابقة وتأثيره المأمول في مستقبل حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يرى المقرر الخاص ضرورة إبداء بعض التعليقات في هذا الصدد.

٢١٢- يجدر بالإشارة بادئ ذي بدء أن مجموعة عوامل أهمها عوامل خارجية، هي التي هيأت في حالة هايتي الظروف اللازمة لممارسة الضغوط الدولية وإطالة أمدها بما يكتفي لتحقيق التسوية السياسية.

٢١٣- فانتخاب الرئيس أريستيد في أواخر عام ١٩٩٠ حدث أولا وقبل أي شيء في فترة كان نصف الكرة الأرضية يتجه فيها سياسيا نحو التحول إلى الديمقراطية. وقد جاءت عملية الانتخابات في هايتي لتحتم سلسلة من العمليات الانتخابية حملت إلى جميع البلدان الأمريكية، باستثناء كوبا، حكومات مدنية تستمد شرعيتها من المشاركة الجماعية، وقد مثل هذا التطور، الذي رحب به الفكر الديمقراطي، حدثا تاريخيا لم يشهد نصف الكرة الأرضية له مثيلا من قبل وأشاع شحنة من التفاؤل رافقت عملية التطور السياسي واحترام حقوق الإنسان. وهكذا لم تكن الإطاحة بالرئيس أريستيد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ تعتبر عقبة تعيق عملية التطور السياسي في هايتي فحسب بل تعتبر أيضا بداية محتملة للتقهر السياسي في المنطقة.

٢١٤- وكانت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المجتمعمة في سانتياغو بشيلي في حزيران/يونيه ١٩٩١، قد اتخذت بالاجماع قبل بضعة أشهر فقط من الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أريستيد قراراتين ينطويان على أهمية خاصة، أولهما معنون "التزام سانتياغو المتعلق بالديمقراطية وتحديد منظومة الدول الأمريكية" الذي تعهدت فيه بلدان نصف الكرة الأرضية "بتعزيز الديمقراطية التمثيلية كتعبير شرعي وحر عن الإرادة الشعبية"، وأعربت فيه عن "عزمها على اتخاذ مجموعة اجراءات فعالة ومناسبة وسريعة لتأمين النهوض بالديمقراطية التمثيلية والدفاع عنها؛ وثانيهما (AG/RES.1080) معنون "الديمقراطية التمثيلية" وجاء فيه أن الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية قررت (أ) أن توعد إلى الأمين العام أن يدعو فوراً إلى عقد اجتماع المجلس الدائم في حالة وقوع أية أحداث تؤدي إلى الانقطاع الفجائي أو غير العادي في العملية المؤسسية السياسية الديمقراطية المنتخبة بصورة ديمقراطية في أي من الدول الأعضاء في المنظمة لدراسة الحالة واتخاذ قرار بشأنها والدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية أو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة؛ (ب) أن تعلن أن الاجتماع الوزاري الاستثنائي أو الدورة الاستثنائية يرميان إلى القيام جماعياً باستعراض الأحداث واتخاذ ما يترأى من قرارات مناسبة؛ (ج) أن توعد إلى المجلس الدائم أن يعد مقترحات، تقوم على أساس التضامن والتعاون الدوليين، تشجع على حفظ وتعزيز النظم الديمقراطية. وقد كان الانقلاب الذي أطاح بحكومة الرئيس أريستيد الدستورية أول انقطاع فجائي تشهده العملية الدستورية في نصف الكرة الأرضية بعد اتخاذ تلك القرارات. وبالتالي لم يكن هناك بد من أن يصدر رد فعل المجتمع الدولي بعد تلك الأحداث. ولم يكن ذلك ليعني فقط التطبيق الفوري لمضمون القرارات وإنما ليمتحن أيضاً قوة المنظومة السياسية للبلدان الأمريكية وفعاليتها.

٢١٥- وقد أبدت بعض حكومات نصف الكرة الأرضية من جهتها لأسباب مختلفة اهتماماً خاصاً بتسوية الأزمة الهايتية منذ البداية. ذلك أنه بالإضافة إلى الأولوية التي تحظى بها حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للبلدان الديمقراطية، توجد دواع أخرى محددة وراء تحرك بعض البلدان بصفة خاصة. من ذلك مثلاً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المدفوعة بأسباب مثل وجود جالية كبيرة من سكان هايتي على أراضيها، وما يسمى بمشكلة "لاجئي القوارب" والاضغوط التي مارسها سواء "مؤتمر السود" في الكونغرس أو بفعل مطالبات منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. ويعود اهتمام فرنسا إلى أنها الدولة المتروبولية سابقاً وإلى اللغة وإلى أن لها أراضي وراء البحار في منطقة البحر الكاريبي، وما إلى ذلك. واهتمام كندا مبعثه جالية هايتية كبيرة على أراضيها. واهتمام فنزويلا يعود لأسباب تاريخية وأخرى تتعلق بالسياسة الخارجية. واهتمام الجمهورية الدومينيكية له أسباب سياسية وجغرافية واقتصادية وإلى ما ذلك.

٢١٦- وفي الأيام من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عقد في ميامي، فلوريدا، "مؤتمر ميامي: الديمقراطية هي الحل للأزمة الهايتية". وحضر هذا الاجتماع، فضلا عن الرئيس اريستيد: بعض أعضاء حكومة مالفال؛ وأعضاء في جمعيتي برلمان هايتي؛ وعمدة بورت-أو-برنس، السيد إيفانز بول؛ وممثلو "البلدان الصديقة للأمين العام" (فرنسا، وفنزويلا، وكندا، والولايات المتحدة)؛ وممثلون عن الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية؛ وعضو من اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان؛ ومدير البعثة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد كولين غراندرسون؛ وممثلون عن منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان؛ إلخ. كما حضر واشترك على نحو نشط أعضاء في كونفرس الولايات المتحدة وشخصيات بارزة مثل القس جيسي جاكسون، والسادة شارلز رانفيل، وتايلور برانش، وميجور أوينز، والسيدة كورين براون. ودعي أيضا المقرر الخاص وحضر اجتماعات المؤتمر.

٢١٧- وحلل المؤتمر مختلف المواضيع المتعلقة بالأزمة الهايتية، ولا سيما حالة حقوق الإنسان. كما جرى تحليل البدائل الممكنة لحل الأزمة السياسية على ضوء أحكام اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك. وفي النهاية، تم التوصل إلى توافق في الآراء للاستمرار بالمحادثات بحثا عن مخرج متفاوض عليه للأزمة، وإدانة حكومة الأمر الواقع لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان، وإبقاء المسألة الهايتية كموضوع أولوي في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والبحث عن حل إنساني لمشكلة اللاجئين عن طريق البحر، وتشديد الجزاءات الاقتصادية والسياسية ضد الحكومة العسكرية، وطلب تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك.

٢١٨- وأثناء المؤتمر، أتيحت الفرصة للمقرر الخاص لكي يتبادل وجهات النظر بشأن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في هايتي مع بعض الشخصيات الحاضرة: السفير لورنس بيتسولو، المبعوث الخاص لحكومة الولايات المتحدة المعني بالمسألة الهايتية، والسيد هوغو دي زيلا، مساعد الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والسيد كولين غراندرسون، مدير البعثة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والسيد فيكتور بينوا، قائد حزب كونوكون (KONOKON) ووزير التربية في حكومة مالفال، والسيد باتريك روبنسون، عضو اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان؛ كما تشاور مع أعضاء البرلمان الهايتي وممثلي ومديري المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

سادسا - الاستنتاجات

٢١٩- في قرارها ٦٨/١٩٩٣، أكدت لجنة حقوق الإنسان أهمية إقامة تعاون ضروري بين المقرر الخاص والبعثة المدنية الدولية من مراقبي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل الإسهام في نهوضهما بالولاية المسندة إلى كل منهما على نحو أفضل، ورجت من المقرر الخاص أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا أوليا (A/48/561 المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والمقدم إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) وتقريراً نهائياً إلى اللجنة في دورتها الخمسين.

٢٢٠- وطوال عام ١٩٩٣، عملت كل من منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، عبر المبعوث الخاص للأمانتين العامتين، عملاً مكثفاً بحثاً عن اتفاق متفاوض عليه لحل الأزمة السياسية الهايتية. وأدى كل ذلك إلى عقد اتفاق جزيرة غفرنرز، الذي كان بدأ تنفيذه عندما رفضه العسكريون.

٢٢١- وكان السبب الأساسي في توقيع الاتفاقات وفتح الباب أمام حل ممكن للأزمة هو الضغط الدولي وبعض الخوف لدى العسكريين الهايتيين من أن تتم الإطاحة بهم عبر عمل قوات متعددة الأطراف. ولم يبد العسكريون، في أي وقت، أي اهتمام بتوقيع الاتفاقات. وحتى بعد أن تم التوقيع، عندما زار المقرر الخاص هايتي وتحدث إلى القادة العسكريين، ومن بينهم الجنرال سيدراس، كانت نيتهم واضحة في عدم تنفيذ الاتفاق.

٢٢٢- وعلى الرغم من التسوية التي تم التوصل إليها بتوقيع الاتفاق، لا يقبل العسكريون بعودة الرئيس أريستيد ولا باستئناف العملية الديمقراطية.

٢٢٣- وتواصلت انتهاكات حقوق الإنسان على امتداد كامل السنة، وحتى بعد توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في هايتي، حتى لحظة كتابة هذا التقرير في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، خطيرة حيث لا يمر يوم دون أن تسجل فيه حالة من حالات الاغتيال أو المضايقة أو الضرب أو التجاوزات المرتكبة من جانب الأجهزة المسلحة وشبه العسكرية، وحالات الإعدام بدون محاكمة، والسجن التعسفي، إلخ. واغتيال أنطوان إزميري، الذي ارتكبه "الملحقون" في شهر أيلول/سبتمبر، واغتيال وزير العدل في شهر تشرين الأول/أكتوبر، للاكتفاء بذكر حالتين ظاهرتين تماماً، تبرز بجلاء هذا الوضع. وقد ارتكبت جرائم أخرى كثيرة جداً.

٢٢٤- ولجأ العسكريون إلى مجموعات شبه عسكرية لبث أجواء من عدم الطمأنينة. وعرقلوا عمل حكومة رئيس الوزراء والنواب، ومنعوا كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم أعضاء الحكومة، من القيام بواجباتهم، وارتكبوا أعمال العنف في حق مناصري الرئيس أريستيد، إلخ.

٢٢٥- وخلال عام ١٩٩٣، ربحت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، استناداً إلى حكمة المبعوث الخاص وثباته وقدرته الخارقة على التفاوض، واستناداً إلى بعض الظروف الداخلية والخارجية الأخرى، معركة دبلوماسية هامة بتوقيع اتفاق جزيرة غفرنرز وبداية الحوار وتعيين رئيس الوزراء وتشبته. ولكن هذه الإنجازات لم تشكل إلا الأمل في بدء عملية يمكن أن تؤدي إلى عودة الديمقراطية. وفشلت العملية إزاء تجاهل الطغمة العسكرية الهايتية. وبالتالي تبقى بعض الجوانب معلقة مثل: الفصل بين الشرطة والقوات المسلحة؛ وتنحية رؤساء الأقسام والهيئات شبه العسكرية؛ والتحقيق بشأن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وإصدار وتنفيذ قوانين ضرورية للغاية؛ واستقالة أو تنحية بعض القادة العسكريين؛ وعودة الرئيس أريستيد؛ وإطلاق برامج مساعدة وتعاون دوليين. ويتوقف تنفيذ هذه الجوانب على رغبة العسكريين الهايتيين. وقد سبق أن رأينا أنهم لا يبدون تلك الرغبة.

٢٢٦- واضطلعت البعثة المدنية الدولية بدور هام جداً خلال هذه العملية ويتحلى أعضاؤها بالجدية، وهم ملتزمون بالبرنامج وحب العمل والمهارة المهنية. وحال وجودهم في كامل أراضي هايتي، برغم الصعوبات المعارضة ومشاعر العداوة التي يكنها لهم العسكريون والقوات شبه العسكرية، دون وقوع عدد أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان، ومكن من إغاثة ضحايا القمع، وتقديم معلومات أكثر دقة عن مختلف مشاكل حقوق الإنسان في كل مكان من هايتي.

سابعاً - التوصيات

٢٢٧- إن التوصيات التي يقدمها المقرر الخاص هي التالية:

(أ) أن تدين لجنة حقوق الإنسان عدم تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز، وأن تعرب عن قلقها العميق إزاء موقف الطفلة العسكرية الهايتية المتمثل في تجاهل الالتزامات وفي استخدام القوة لمنع إعادة الحكومة المدنية؛

(ب) أن تؤيد لجنة حقوق الإنسان القرارات التي اتخذها كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الدائم والاجتماع المتخصص لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية، للإبقاء على العقوبات ضد النظام العسكري الهايتي وتشديد ها؛ وكذلك، عند الاقتضاء، استكشاف صيغ جديدة يمكن بموجبها للمجتمع الدولي أن يساعد الشعب الهايتي على التحرر من نظام الرعب الذي يخضع له الآن، وعلى إقامة حكومة مدنية تضمن التمتع بأبسط حقوق الإنسان؛

(ج) أن تعرب لجنة حقوق الإنسان عن امتنانها للعمل الذي أنجزه المبعوث الخاص للأمانتين العامتين لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، دانتى كابوتو، ومديرو وأعضاء البعثة المدنية الدولية، الذين كانت جهودهم أساسية سواء في التوصل إلى الاتفاقات السياسية، أو في تجنب وقوع عدد أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان؛

(د) أن ترحب لجنة حقوق الإنسان من الأمين العام أن يرسل من جديد إلى هايتي أعضاء اللجنة المدنية الدولية عندما تسمح الظروف الداخلية بذلك، على أن تبقى البعثة في البلد حتى بعد إعادة الشرعية الديمقراطية؛

(هـ) أن تواصل لجنة حقوق الإنسان وسائر الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي، وأن تظل على اطلاع على الحالة بغية تسجيل الانتهاكات والتنديد بها، وأن تطالب سلطات الأمر الواقع بالوفاء بالتزاماتها الدولية والدستورية والمساعدة على حل المشاكل الخطيرة التي يواجهها المجتمع الهايتي في هذا المجال، وإبلاغ الحكومات ومختلف هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد؛

(و) أن تطلق لجنة حقوق الإنسان نداءً لكي يستمر العمل في البحث عن المصالحة الوطنية، وأن تؤخذ في الاعتبار بنود اتفاق جزيرة غفرنرز المعقود في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٢، وبنود ميثاق نيويورك المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢، كأساس صالح للمفاوضات المقبلة الممكنة بحثاً عن حل مقبول للآزمة الهايتية؛

(ز) أن ينشأ، عندما تسمح بذلك الظروف الداخلية، بمشاركة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان، والمقرر الخاص، برنامج لتعزيز حقوق الإنسان ونشرها يهدف خصيصاً إلى تأهيل السلطات العسكرية وسلطات الشرطة والسجون وأعضاء منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب السياسية، إلخ؛

(ح) أن تطالب بصريح العبارة سلطات الأمر الواقع في هايتي باحترام التزاماتها المترتبة بموجب التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسائر الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(ط) أن يطلب من مختلف قطاعات هايتي وأن يفرض عليها الوفاء الكامل بالالتزامات المترتبة عليها بموجب توقيعها على اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك؛

(ي) أن تجري مساعدة الحكومة الشرعية لهايتي، بعد إعادتها، من خلال الهيئات والوكالات الدولية، بتقديم المواد والمشورة التقنية لتنفيذ وعودها بالاضطلاع ببرامج تتعلق بإقامة العدل، وإدارة السجون، وتحديث التشريع المدني والجزائي، وفصل الشرطة عن القوات المسلحة، وتدريب الشرطة وعصنة الجيش، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها العسكريون والسلطات والعملاء والعناصر التابعين لهم انتهاكاً لحقوق الإنسان، والاحترام الكامل لدستور عام ١٩٨٧، وإعادة دولة القانون التي انتهكت بانقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛

(ك) أن تواصل لجنة حقوق الإنسان، نظراً للحالة الخطيرة والصعبة جداً لحقوق الإنسان في هايتي، في النظر بهذا الوضع في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة".

٢٢٨- تلك إذن هي التوصيات التي يقدمها المقرر الخاص بعد أن تلقى الولاية التي أناطتها به لجنة حقوق الإنسان وزيارته للبلد وتلقيه للمعلومات ومعالجتها وإطلاعه على حالة حقوق الإنسان في هايتي على إمتداد عام ١٩٩٢. ويرى المقرر الخاص أن من المناسب الاستمرار في رصد الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد بعناية ويُعرب عن اقتناعه بأن شروط العملية الديمقراطية في هايتي في المستقبل لن تستوفى إلا عن طريق المعونة والتعاون والمساعدة التقنية الدولية، ولا سيما في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المؤسسات، وإقامة ثقافة تحترم حقوق الإنسان.

الحواشي

- (١) الأمم المتحدة/منظمة الدول الأمريكية، "خطة عمل إنسانية موحدة"، آذار/مارس ١٩٩٢.
- (٢) الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، "تقارير قطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٢"، شباط/فبراير ١٩٩٢، ص ٤٢١ من النص الأصلي.
- (٣) المرجع نفسه، ص ٣ من النص الأصلي.
- (٤) المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، جنيف، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (HT/110693).
- (٥) البعثة المدنية الدولية، نشرة صحفية مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢.
- (٦) المرجع نفسه؛ والنشرة الصحفية CP/93/31.
- (٧) لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢.
- (٨) البعثة المدنية الدولية، النشرة الصحفية CP/93/10 المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٢.
- (٩) لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان، رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢.

(١٠) البعثة المدنية الدولية، نشرة صحفية مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢.

(١١) برنامج منظمة حقوق الإنسان، هايتي، تموز/يوليه ١٩٩٢.

(١٢) البعثة المدنية الدولية، النشرة الصحفية CP/93/10 المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٢.

- - - - -